www.kassiounpaper.com

833

الاحد 22 تشرين الاول 2017

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

أوهام «سوليدير- سورية»...

[15]

شؤون عمالية

بانوراما الإضرابات العمالية في سورية

04

ملف «سورية 2017»

عروبيّو الغفلة أكراد السلطة

06

شؤون اقتصادية

الإنتاج المحلي: 50% من الغذاء الضروري

12

شؤون استراتيجية

مشاريع القروض الصغيرة...

20

الافتتاحية

لكل عرقلة... مبادرة

تزامنت الأزمة السورية مع مرحلة تشكل توازن القوى الدولي الجديد، حيث ينهار عالم قديم ببنيته، وأدواته، وطبيعة العلاقات بين دوله، ويولد عالم جديد، وإن لم تتضح معالمه النهائية كاملة بعد. ومن هنا باتت الساحة السورية إحدى جبهات المواجهة بين الاستفراد الغربي بالقرار الدولي، وبين الدول التي تسعى إلى علاقات متوازنة تراعي مصالح الدول والشعوب الأخرى.

لم يعد محل خلاف، على أن الطرف الدولي الصاعد وضع استراتيجيته للأزمة السورية على أساس أن الحل السياسي هو الحل الوحيد، وسخّر لأجل ذلك جلّ نشاطه السياسي والدبلوماسي والعسكري، حتى بات هذا الحل مسجلاً باسمه، ومشرعن بقرار دولي، رغم كل محاولات التشويش التي تقوم بها قوى العالم القديم جميعها، بأدواتها المحلية والإقليمية...

ولعل أهم استنتاج يمكن استخلاصه في سياق قراءة الدور الروسي هو: قدرته على إبداع الحلول، وتعدد المبادرات، بعد تحديد الثوابت: فمن تثبيت خيار الحل السياسي كخيار وحيد، إلى تأمين آلياته التنفيذية، منذ جنيف1 ومروراً باجتماع فيينا، وانتهاء بقرار مجلس الأمن 2254، مروراً بإيجاد المسارات الموازية الداعمة لجنيف، بعد بيان موسكو الثلاثي للترويكا «الروسية الإيرانية التركية»، والتوقيع على اتفاقات أستانا حول مناطق خفض التصعيد، بالتنسيق مع القوى الإقليمية الفاعلة، والعمل إما على تحييدها، أو من خلال استدراجها إلى الانخراط في الحل، ودفعها إلى أدوار جديدة لصالح هذا الحل، والتفاعل مع كل قوى المعارضة السورية، بما فيها تلك القوى الرافضة للدور الروسي، وصولاً إلى فكرة «المؤتمر الشعبي السوري».

إن تعدد المبادرات، وتعدد المسارات والتكتيكات، والتفاعل مع كل القوى التي لها دور في الأزمة السورية بغض النظر عن اصطفافها، مع التأكيد المستمر على أن المرجع الوحيد للحل، هو القرار 2254، يضع الراعي الروسي في مكان متقدم يساعده، على تجاوز كل ما من شأنه أن يعرقل الحل السياسي، واعتباره خياراً لا رجعة عنه، لدرجة أن هذا الحل بات خارج المدى المجدي للعرقلة الأمريكية، بدلالة حالة التردد والارتباك والتهرب التي يتسم بها السلوك الأمريكي، وتناقض المواقف بين أركان الإدارة، وبدلالة تفكك حلفها الإقليمي، وتفكك أدواته الداخلية وتراجع وزنها ودورها، بالتوازي مع تقدم الوزن النوعي والكمي لقوى الحل السياسي.

صحيح تماماً، أن روسيا الاتحادية تخوض في سورية معركتها هي. وصحيح أيضاً، أن الأزمة السورية تحولت إلى معركة كسر عظم بين القوى الصاعدة، والقوى المتراجعة، التي تستخدم ما تبقى لديها من أدوات في المرحلة الانتقالية من الانعطاف العالمي الجديد، لاستمرار هيمنتها على القرار الدولي. ولكن موضوعياً، وفي الوقت نفسه، فإن المعركة هي معركة السوريين، في إنقاذ بلادهم، من التفكيك، ومنع انهيار الدولة السورية، معركة الحل السياسي الذي يؤدي إلى إيقاف الكارثة الإنسانية، واجتثاث الإرهاب، ويؤدي إلى عملية التغيير الوطني الديمقراطي البنيوي والعميق، الجذري والشامل.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

النقابات والشريك المُخسَّر؟

هل قرار الحكومة الأخير بالطلب من وزارتي الصناعة والأشغال العامة والإسكان، إيقاف عمل الشركات «الخاسرة»كان مفاجئاً ؟
أم كانت هناك مقدمات سبقته تشير إلى ذهاب الحكومة بخيارها لإيقاف عمل الشركات عن طريق تصفيتها، أي: تصفية القطاعات الإنتاجية الأساسية لقطاع الدولة، الذي عبر عن دوره الحقيقي خلال الأزمات وخارج الأزمات اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، بالرغم من آلة النهب التي كانت تنهش لحمه، ولكنه بقي صامداً بقاعدته الأساسية التي يمكن البناء عليها وتطويرها بما يجعل هذا القطاع هو القائد الفعلي للاقتصاد الوطني.
المقدمات الفعلية لبداية تصفية قطاع الدولة بدأت مع تبني اقتصاد السوق، الذي فتح باب البلاد والعباد على مصراعيه، لكل من هب ودب من ناهبي الدنيا والشعوب.
قطاع الدولة باعتباره من أهم المعيقات أمام تطور النفوذ الاقتصادي والسياسي للسياسات الاقتصادية الليبرالية، سواء في الذهن أو في الواقع، كان لابد من خطوات تدريجية اتخذتها الحكومات المتعاقبة لتحضيره للحظة المناسبة لإعلان موته والترحم على محاسنه، مع عدم النسيان باستمرار التصريح والقول من قبل المسؤولون كافة وأصحاب العقد والربط بهذا الشأن: بأهمية قطاع الدولة والتغني بدوره وضرورة تحسين أدائه ولكن ما قاله الاقتصادي الليبرالي «نبيل سكر» ذات يوم «لندع القطاع العام يموت موتاً سريرياً» هو الذي كان سائداً في برامج الحكومات وتوجهاتها!
مؤشرات القرار الأخير للحكومة، كانت مع وزارة الصناعة التي قدمت تقريراً مفصلاً عن الشركات التابعة لها وحددتها على الشكل التالي:
47 شركه خاسرةً لا جدوى من تشغيلها.
24 شركة بحاجة إلى تطوير.
121 شركة يمكن تشغيلها ونقلها إلى الربح.
24 شركة رابحة.
نستنتج مما سبق أن هناك 192 شركة يمكن إيقافها من قبل وزارة الصناعة.
المؤشر الثاني لقرار الحكومة هو: الاجتماع الذي ضم المسؤولين الأساسيين في الشركات الإنشائية، ماعدا النقابات، والذي نتج عنه عدة قرارات منها: إعادة الهيكلة لتلك الشركات وعدم دفع أجور العمال إلا من ميزانية الشركات المخسرة والسماح لها بالاقتراض من المصارف الخاصة والعامة، بضمان أصولها.
النقابات كانت تؤكد في مؤتمراتها ومجالسها العامة أمام الحكومات على موقفها تجاه ما يجري في الشركات والمعامل من فساد ونهب، أوصل تلك الشركات إلى ما وصلت إليه، ولكن الشريك الآخر، أذن من طين وأخرى من عجين، وهذا طبيعي طالما الحكومة والنقابات في مركب مشترك واحد، والمطلوب للمواجهة مع تلك السياسات القفز من المركب، والذهاب إلى الضامن الحقيقي الذي له مصلحة في الدفاع عن قطاع الدولة، وهي الطبقة العاملة. هل تفعلها النقابات سنعيش ونرى؟

سورية ومنظمة العمل العربية

تأسست منظمة العمل العربية عام 1965 وتضم في عضويتها الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وتقوم المنظمة على التمثيل الثلاثي الذي يعتمد على أساس اشتراك أصحاب العمل والعمال والحكومات في هياكل المنظمة الدستورية.

■ ميلاد شوقي

وقد نص دستور المنظمة في مقدمته أن لجميع البشر الحق في السعي وراء رفاهيتهم المادية والروحية في حرية، وفي ظروف قوامها تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية وقد حددتها، ومن أهمها: تنمية وصيانة الحقوق والحريات النقابية، ووضع خطة لنظام التأمينات الاجتماعية لحماية العمال وعائلاتهم، وتنسيق الجهود العربية في ميدان العمل ومكافحة البطالة.
وقد أصدرت المنظمة «19» اتفاقية كان أهمها: اتفاقية العمل العربية رقم «1» لعام 1966 بشأن مستويات العمل، والاتفاقية العربية للعمل رقم «16» لعام 1983 بشأن الخدمات الاجتماعية العمالية، والاتفاقية رقم «15» لعام 1983بشأن تحديد وحماية الأجور والعديد من الاتفاقيات والتوصيات التي تضمن حقوق العمال وتنظم العلاقة بين العمال وأرباب العمل.

اتفاقية رقم 6 لعام 1976 بشأن مستويات العمل

يمكن اعتبار اتفاقيات المنظمة ودستورها: أنها متقدمة من حيث حماية العمال وحقوقهم فقد نصت الاتفاقية رقم «1» لعام 1966 بشأن مستويات العمل والمعدلة عام 1976 على حقوق العمال الرئيسة واعتبرتها بأنها الحد الدنى من الحقوق، ومنها الاعتراف بحق الإضراب للعمال بشكل واضح وصريح للدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، بعد استنفاذ طرق التفاوض القانونية، واعتبرت الاتفاقية أن نصوص تشريعات العمل يجب أن تكون أحكامها من النظام العام، لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها إلا إذا كان ذلك لمصلحة العامل، وأكدت أن تشريعات العمل يجب أن تكون موحدة للعمال كلهم في البلد الواحد، بحيث لا يجوز التفريق بين العمال في القوانين، كما أكدت على حق العامل وحده في إثبات حقوقه بالطرق كافةً وحرّمت، النص على التسريح التعسفي وجعلت التسريح خاضعاً للرقابة القضائية اللاحقة، كما أفردت فصلاً كاملاً لحماية صحة العمال ووقايتهم من أخطار العمل، وتشغيل الأحداث والنساء وحمايتهم.

اتفاقيات صادقت عليها سورية وبقيت دون تطبيق

وقد وقعت سورية على اتفاقية مستويات العمل لعام 1976 وعلى عشر اتفاقيات أخرى، أهمها: اتفاقية العمل العربية رقم «7» لعام 1977 بشأن الصحة والسلامة المهنية، والاتفاقية رقم « 3 » لعام 1971 بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية، والاتفاقية رقم «19» لعام 1998 بشأن تفتيش العمل وتسع توصيات أخرى فقط، وبالرغم من ذلك فإن سورية لم تلتزم باتفاقيات منظمة العمل العربية التي صادقت عليها، ولم تنعكس هذه الاتفاقيات في قوانين العمل السورية بل ذهب المشرع عكس ذلك تماماً منذ تبني الحكومات السورية المتعاقبة لسياسات اقتصاد السوق الاجتماعي، فسورية شرّعت التسريح التعسفي في القانون العمل رقم 17 لعام 2010 وفي قانون العاملين الأساسي في الدولة رقم 50 لعام2004، وقوانين العمل في سورية مازالت تجرِّم الإضراب وتعتبره جنحة، رغم أن الدستور الجديد عام 2012 نص عليه صراحة كحقٍ من حقوق العمال.

اتفاقيات لم توقع عليها سورية

الجدير بالذكر، أن أغلب اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل العربية الهامة لم توقع عليها سورية ومنها: الاتفاقية العربية رقم «15» بشأن تحديد وحماية الأجور لعام 1983 والتي نصت في المادة السادس عشرة على تعريف الحد الأدنى للأجور «بأنه المستوى المقدر للأجر ليكون كافياً لإشباع الحاجات الضرورية للعامل ولأسرته، كالملبس والمسكن والغذاء للعيش بمستوى إنساني لائق».
كما أكدت الاتفاقية في المادة «19» على ضرورة المراعاة عند تحديد الحد الأدنى للأجور، حركة الأسعار وضرورة الموازنة بينهما، وإجراء مراجعة دورية للأجور لا تزيد عن سنة، وذلك لتواكب الأجور الحقيقية مستوى تكاليف المعيشة.
كما لم توقع سورية على الاتفاقية العربية رقم «11» بشأن المفاوضة الجماعية ولا على الاتفاقية رقم «14» لعام 1981 بشأن حق العامل العربي في التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل في أحد الأقطار العربية، ولا على الاتفاقية العربية رقم «16» لعام 1983 بشأن الخدمات الاجتماعية العمالية، مع أن الهدف منها رفع مستوى القوى العاملة في الوطن العربي.

خلاصة

ما الفائدة من توقيع سورية على هذه الاتفاقيات إذا كانت الحكومات السورية لا تلتزم أساساً بالاتفاقيات التي توقع عليها؟ ولكن يبقى التمسك بهذه الاتفاقيات والدفع بتجاه تطبيقها سلاحاً بيد الطبقة العاملة لمواجهة محاولات قوى الفساد الالتفاف عليها، ولإظهار مدى عدم مشروعية قوانينها، فقوانين العمل السورية مثال يحتذى بها على هدر حقوق العمال ومخالفة الدستور، والاتفاقيات الدولية، وذلك كله إرضاء لقوى المال، ومع ذلك لم تنسَ هذه القوى أن تنص في مقدمة قوانينها أنها جاءت بالتوافق مع اتفاقيات العمل الدولية الجماعية والثنائية، التي صادقت عليها الجمهورية العربية السورية !!

«الدبس».. قرارات مرّة

تستكمل قاسيون رصدها لواقع شركة الدبس، تلك الشركة التي تكافح للاستمرار في العمل وتحقيق عوائد مرضية، رغم ظروف الأزمة وسياسات الحكومة الراغبة في التفريط بمنشآت القطاع العام، تمهيداً لتخسيرها ومن ثم خصخصتها تحت مسمى التشاركية.

■ غزل الماغوط

التشاركية مرفوضة

تؤكد إدارة الدبس: رفضها القطعي للتشاركية، فرغم المشكلات التي تواجهها إلا أن الشركة ما تزال تقف على قدميها، فهي بحاجة إلى أن تدعم لا أن يتم التفريط بها، والواقع أن الدبس لم تطرح للتشاركية، لأنها تمكنت من مواصلة العمل رغم كل ما طالها من صعوبات، وكما ذكرنا سابقاً، فإن سنوات الأزمة الست لم تفلح في ثني العمال عن متابعة تشغيل خطوط الإنتاج في ظروف اتسمت كثيرا من الأحيان بالخطورة وعدم الاستقرار.

ومع ذلك تبدو الشركة اليوم أشبه بمقاتل وحيد في ساحة الحرب، فبدل أن تكافأ بتحسين وضعها الإنتاجي والعمالي، عبر إعادة خطوطها المتوقفة، وتوفير شروط أكثر عدالة للعمال، فإنها تلقى الإهمال وأن شيئاً من هذا لم يحدث.

آلات للمتحف!

تمتلك الشركة ثلاث صالات إنتاج، تتضمن الأولى 26 نولاً ويتم تشغيلها بوردية واحدة، والثانية 72 نولاً تعمل بثلاث ورديات، أما الثالثة ففيها 144 نولاً وتعمل بوردية ونصف، ويتم تغطية النقص الحاصل في العمالة عبر التشغيل الإضافي للعمال، واللافت هو أن معظم الأنوال تعود إلى السبعينات وتعاني من اهتلاك كبير، وهو ما يسبب بالطبع هدراً لا يستهان به في الوقت والجهد والكهرباء، إلى جانب صعوبة إن لم نقل استحالة العثور على قطع تبديلية بسبب التوقف عن إنتاجها وإبدالها بالآلات الحديثة في الدول المصنعة.

عن العاملات

يترافق قدم الآلات مع حرمان الشركة من العمالة الشابة، فمنذ 2005 لم يتم تشغيل دماء جديدة فيها، ويتوزع العمال حالياً على ثلاث ورديات، حيث يتم تشغيل أغلب عاملات الشركة في الورديات الصباحية، بما ينسجم مع مقتضيات المجتمع، ويبلغ عددهن 126 عاملة، ويتم حالياً تأهيل حضانة الشركة لتستقبل أطفالهن بعد توقفها لفترة من الزمن.

المعياري الظالم

تؤكد الإدارة: أن أهم عنصر في تحقيق الحد المعياري للحوافز والبالغ 70 % من الإنتاج هو الآلة والعمر الزمني الذي وصلت إليه، بالطبع إلى جانب خبرة العامل وجودة المادة الأولية، وهذه النسبة مجحفة للغاية بحق العمال، فالصالة ذات الـ 144 نولاً تعود إلى السبعينات وتحديداً إلى عام 1974 في حين أن أحدث صالة تعود إلى عام 2005 ومع ذلك يعامل من ينتج على آلة عمرها خمسون سنة كما يعامل من ينتج على آلة عمرها 5 سنوات وأكثر ما يعني استحالة تحقيق هذا الحد، وبالتالي حرمان العامل من حوافزه، وقد سعت الإدارة مراراً إلى خفض الحد المعياري حتى 65 % دون فائدة إذ انتهى الأمر برفضٍ صارمٍ من وزارة المالية.

رغم كل شيء

خسارة الشركة لأكثر من نصف عمالها بفعل الأزمة، وانقطاعات التيار الكهربائي، وعدم استقراره، إلى جانب تشغيل المولدة لأكثر من 12 ساعة في بعض الأيام، يسبب ارتفاعا هائلاً في كلفة الإنتاج، وتذبذب سعر الصرف، كل ذلك لم يقف حائلاً أمام تحقيق الشركة للأرباح، حيث بلغ إجمالي الربح منذ بداية العام الحالي حتى نهاية الشهر الثامن 225 مليون ليرة سورية، والجميع يعلم أن الوضع كان ليغدو أفضل بكثير لولا ما لاقته الشركة من عقبات، فهل يكون ذلك حافزاً يشجع الحكومة على الأخذ بيد الدبس؟

الطبقة العاملة

كندا - مظاهرات الأجور

خرجت مظاهرة يوم 17 تشرين الأول، بدعوة أطلقتها النقابات العمالية وبعض المنظمات الأهلية في كيبيك، جالت شوارع مونتريال، وطالب المشاركون فيها برفع الحد الأدنى للأجور إلى 15 دولاراً في الساعة.

وصرح المشاركون في التظاهرة للتلفزيون الكندي: أنه من غير الطبيعي أن يعمل العاملون بدوام كامل بالحد الأدنى للأجور، وهم في حالة فقر.

والجدير ذكره أن هذه التظاهرة ليست الأولى من نوعها في مونتريال، أو في سائر مدن مقاطعة كيبيك، ويبلغ الحد الأدنى للأجور في كيبيك 11,25 دولاراً في الساعة منذ الأول من أيار «مايو» الفائت. والعام الماضي كان 219 ألف شخص يعملون بالحد الأدنى للأجور في هذه المقاطعة.

ألمانيا - نقابة فيردي

دعت نقابة «فيردي» للعاملين في قطاع الخدمات في ألمانيا يوم 16 تشرين الأول ، إلى تنظيم عمل احتجاجي في شركة أيربرلين الألمانية للطيران المفلسة.

وقالت النقابة: إنّه من المنتظر أن يتم التأكيد على المطلب الخاص بتقديم أكبر قدر ممكن من الدعم للعاملين في فترة إفلاس الشركة، وطالبت النقابة بأن تطرح الشركة آفاق رؤية لمستقبل العاملين، ويأتي من بين ذلك «المطلب الخاص بتأسيس شركة انتقالية يتعين خلالها على شركة لوفتهانزا ومستثمرين آخرين تحمل المسؤولية الاجتماعية وتوفير أموال للعاملين». يشار إلى أن شركة لوفتهانزا أعلنت أنها وافقت على توظيف ثلاثة آلاف موظف من موظفي «أيربرلين» البالغ عددهم نحو ثمانية آلاف شخص.

المغرب - عمال سعودي أوجيه

عاد عمال شركة سعودي أوجيه في مدينة فاس وطنجة للاحتجاج للمرة الثانية يوم 13 تشرين الأول، احتجاجاً على عدم صرف رواتبهم لمدة ثلاثة أشهر، وللمطالبة بإنصافهم كما طالبوا المسؤولين بالتحرك لصرف رواتبهم ومستحقاتهم القانونية خصوصاً وأن الأمر يتعلق بـ 135 عاملاً جميعهم أرباب أسر ويحملون على عاتقهم العديد من المسؤوليات الجسيمة اتجاه أسرهم .

يقول أحد العمال المتظاهرين: إنه ومنذ بدء العمل بشركة «سعودي أوجيه» منذ 30 سنة اتفقت الشركة مع الطبقة العاملة بالالتزام بصرف الرواتب في وقتها وتوفير التغطية الصحية للمستخدمين كافة إلى جانب تفعيل القوانين المنظمة لسوق الشغل المغربي كلها.

السعودية - عمال مياه البكيرية

اعتصم عمال فرع المياه بالبكيرية أمام مكتب العمل يوم 12 تشرين الأول، بعد أن أعلنوا الإضراب وامتناعهم عن العمل بعقد التشغيل والصيانة، احتجاجاً على توقف الشركة المشغلة عن صرف رواتبهم.

وتجمع حوالي 49 عاملاً من عمال الشركة المسؤولة أمام مكتب العمل في المحافظة، مطالبين باستلام رواتبهم ومحاسبة الشركة على تأخيرها، والبالغة تسعة أشهر.

وأشار العمال إلى أن جميعهم لديهم عوائل وعليهم التزامات مالية، إضافة إلى عدم وجود تأمين صحي، وعدم تجديد الشركة لإقامات العمال منذ شهرين، الأمر الذي أدى إلى توقف بطاقات الصراف، وعدم قدرتهم على مراجعة المراكز الطبية للعلاج، وبعضهم في حالة صحية حرجة.

من أول السطر

■ نبيل عكام

منظمة العمل العربية والصحة المهنيه

من الاتفاقيات التي صدرت عن منظمة العمل العربية الاتفاقية رقم / 7 / المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية، والتي أقرها مؤتمر العمل العربي عام /1977/ وقد صادقت عليها / 9 / دول عربية بما فيها سورية، وتتضمن الاتفاقية وجوب أن تشمل التشريعات العربية الأحكام الخاصة بالصحة والسلامة المهنية في قطاعات العمل جميعها وكذلك أيضاً أحكاماً خاصة بالتأمين على العمال من حوادث عمل، وإصابات المرض المهني. وأحكاماً خاصة بالأسس الفنية الضرورية لضمان السلامة والحماية في اختيار موقع المنشأة، وعمليات الإنشاء والتشييد، والوقاية من الأخطار جميعها. سلامة بيئة العمل والبيئة المجاورة.

توفير الصحة والسلامة عن طريق: حماية العامل من أخطار العمل والآلات.وضع الشروط اللازمة لتحسين بيئة العمل. توعية وتدريب العاملين على وسائل الصحة والسلامة الفردية. حماية وسائل الإنتاج من إنشاءات وآلات.

كذلك حظرت الاتفاقية تشغيل الأحداث في الأعمال الصناعية والأعمال الخطرة أو الضارة في الصحة، وألزمت المادة الثامنة من هذه الاتفاقية إجراء الفحص الطبي الدوري للعمال بهدف الكشف المبكر عن المرض المهني الناتج عن المهنة.

وأوجبت الاتفاقية وجود جهاز تفتيش خاص بالصحة والسلامة المهنية، ودعمه بالكوادر اللازمة وتأمين المعدات وأجهزة القياس الضرورية، وإعطائه سلطة الضابطة القضائية.

كذلك حظرت المادة السادسة تشغيل النساء في الأعمال الخطرة، أو الشاقة، أو الضارة بالصحة. وأيضاً المادة التاسعة أوجبت توفير الخدمات الطبية داخل المنشأة أو خارجها، وتقديم الإسعافات الأولية.

وفيما يتعلق بتسجيل حوادث العمل وأمراض المهنة: أقرت فتح سجلات وتوثيقها وألزمت صاحب العمل اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع تكرارها.

وجاء في المادتين الـ / 13 / و / 14 / وجوب إنشاء مراكز ومعاهد خاصة بالصحة والسلامة المهنية في كل الدول الأعضاء، وتدريس مادة الصحة والسلامة المهنية ضمن برامج التعليم في الدراسات النظرية والتطبيقية.

أما التوصية رقم / 1 / بشأن الصحة والسلامة المهنية فقد تضمنت:

– تهيئة كادر فني من الأطباء المختصين والمساعدين بالصحة والسلامة، ودعمه بكادر فني من المهندسين والكيميائيين المختصين بالصحة والسلامة المهنية.

– تشكيل لجان للسلامة والصحة المهنية في المنشآت كلها مدربة ومؤهلة.

– تدريب عمال المنشأة كافةً على وسائل السلامة والصحة المهنية.

– أن يشمل نظام الرعاية الطبية تقديم الخدمات والإقامة بالمشفيات، وإجراء الفحوص المساعدة، والعمليات الجراحية وكل أنواع العلاج، وتقديم الأجهزة الصناعية والتعويضية من أطراف وغيرها.

– توفير الرعاية الطبية لأفراد أسرة العامل.

بانوراما الإضرابات العمالية في سورية 2014- 2017

إن الفرق الشاسع ما بين الأجور والأسعار، الذي وصل لحد واسع جداً، لا تستطيع أية زيادة نسبية ردمه، أدى إلى عدة تحركات عمالية على الأرض، وكم كان من المفيد حقاً أن تتواجد النقابات العمالية لتلعب دوراً في معركة العمال المعيشية، في عشرات الإضرابات والاعتصامات لعمال القطاع العام والخاص، وذوي الدخل المحدود في السنوات الأربع الماضية، من أجل زيادة الأجور وتوزيع عادل للحوافز، واحتجاجاً على زيادة أسعار المحروقات، أو ضد التسريح التعسفي من العمل وغير ذلك من المطالب.

وثقت جريدة قاسيون لـ 28 إضراباً واعتصاماً للطبقة العاملة السورية، بين عامي 2014 – 2017 شارك فيها آلاف العمال والموظفين وانتصروا في أكثر تحركاتهم المطلبية، التي سنذكر أهمها في هذا العدد من قاسيون.

2015-2014

بعد اعتصام مهجري مدينة عدرا العمالية آب 2014 واحتجاجاهم ضد المادة 137 من قانون العاملين الأساسي «قضية المصروفين من الخدمة»، اعتصم العمال المياومون في معمل اسمنت طرطوس 2014 وعددهم 900 عامل مطالبين بتثبيتهم ورفع أجورهم، التي كانت تبلغ 10 آلاف ليرة سورية شهرياً فقط، وطالبوا في اعتصامهم بمكافحة الفساد في إدارة المعمل، تبعه إضراب للأسباب نفسها عام 2015 «قاسيون الأعداد 600 و602 و614».

دخل عمال صناعة الجوارب في ثلاثة معامل خاصة بدمشق في 3 إضرابات بعد عطلة العيد تشرين الأول 2015 مطالبين بزيادة فورية على الأجر، واستطاعوا انتزاع زيادة الأجور في المعامل الثلاثة بنسبة: 30% –20% –28%. «قاسيون، الأعداد: 727 – 729».

كما اعتصم العشرات من سائقي الشاحنات الزراعية وتجار الحطب الحراجي «مصدات رياح» وعمال الحطب وعددٌ من المزارعين المرخصين لقطع أشجارهم، وعدد من أصحاب المداجن الذين يعتمدون على الحطب من أجل تدفئة أرزاقهم من الدجاج، أمام مبنى محافظة طرطوس، بتاريخ 2015/1/26، احتجاجاً على صدور قرار من محافظ طرطوس بوقف جميع الرخص الزراعية الممنوحة من قبل مديرية الزراعة بشكل أصولي وقانوني. «قاسيون، العددً 691».

2016

في سابقة منذ عقود، أضرب 1200 من عمال القطاع الخاص في معمل زنوبيا للسراميك 4 مرات من أجل زيادة أجورهم، وانتصروا فيها جميعها، زادت أجورهم بعد الإضراب الرابع بنسبة 100%، في أكبر تحركات عمالية في سورية من حيث عدد العمال المشاركين منذ 2008 «قاسيون الأعداد – 760– 763 –766».

أما أهم إضراب عمالي من حيث عدد المناطق التي أضرب فيها العمال عن العمل، كان إضراب عمال الهاتف الآلي في سهل الغاب آب 2016 شملت مراكز الاتصالات «عمال مقاسم الهاتف الآلي» في سهل الغاب في ريف حماة مثل: مراكز بلدات سلحب_ شطحة_ نهر البارد_ دير شميل_ جب رملة، من أجل توزيع عادل للحوافز، لعمال المراكز الريفية في محافظة حماة. كما أضرب عمال العتالة في فرع المؤسسة الاستهلاكية في السويداء لزيادة أجورهم، وأضرب عمال النظافة في جامعة دمشق بسبب تأخير صرف أجورهم، وحدثت اعتصامات وإضرابات في بعض الفضائيات الخاصة والتلفزيون السوري ومعامل القطاع الخاص من أجل زيادة الأجور. «قاسيون الأعداد 777–830–831–832».

2017

قضم ارتفاع الأسعار زيادات الأجور التي انتزعها عمال معمل زنوبيا عام 2016، فاضربوا عن العمل للمرة الخامسة عام 2017 وانتصروا في مطالبهم. «قاسيون الأعداد 805–811». وأضرب 45 من عمال وموظفي الكهرباء في مدينة عين العرب/ كوباني أيلول 2017 من أجل زيادة أجورهم في أول إضراب عمالي تشهده المدينة منذ 2009 «قاسيون العدد 829»، كذلك أضرب عمال المقالع وأصحاب الآليات في بلدة كفربُهم في محافظة حماة ضد بعض الإجراءات التعسفية التي طالتهم تشرين الأول 2017، وحدثت إضرابات عمالية أخرى في اللاذقية والسويداء من أجل زيادة الأجور، وضد بعض الإجراءات التعسفية، انتصر العمال في بعضها. إضافة إلى حدوث إضرابات عدة لا مجال لذكرها هنا.

وثقت جريدة قاسيون لـ 28 إضراباً واعتصاماً للطبقة العاملة السورية بين عامي 2014 – 2017 شارك فيها آلاف العمال والموظفين وانتصروا في أكثر تحركاتهم المطلبية التي سنذكر أهمها في هذا العدد من قاسيون

آخر أيامك يا مشمش!

يصف يحيى العريضي، مستشار ما يسمى الهيئة العليا للمفاوضات، في مقابلة أجريت معه مؤخراً، القرار 2254 بأنه: «القرار الذي أوجده لافروف» والذي يهدف إلى «نسف صدقية المعارضة»، ولا يخفي لا في هذه المقابلة ولا في غيرها موقفه السلبي من القرار 2254، ولا يكف_ هو وغيره_ عن ترديد الكذبة الكبرى عن وجود «تعارض» بين 2254 وبين بيان جنيف1 علماً أن الثاني متضمن في الأول، بل ويشكل نقطة الاستناد الأساسية فيه!

■ المحرر السياسي

على «ضفة مقابلة»، وفي مقال موقع باسم محمد علي شعبان، نشر في أسبوع مقابلة العريضي نفسه، نقرأ: «مما يلفت الانتباه ويثير الاستغراب «...» إصرار بعض أطراف المعارضة السورية التأكيد والرهان على مسار جنيف، واعتباره المنقذ والمخلص للشعب السوري من أزمته». وهنا يتفق الكاتب مع «مقابله» و«نقيضه» العريضي، في الهجوم على 2254. بالعودة لمقابلة العريضي، «المتمسك بحقوق الإنسان السوري»، نراه يطلق العنان للهستيريا التي يعانيها مهاجماً منصة موسكو ود. قدري جميل: «لا يوجد من هو مخوّل بالتنازل عن حقوق الإنسان السوري... لا قدري جميل ولا من خلّف قدري جميل» زميله، أو «نقيضه»، يهاجم أيضاً منصة موسكو دون ذكر صريح في مكانين من مادته: «واللافت أيضاً أن جزءاً من هؤلاء المهتمين بتقديس هذا القرار «2254» معظمهم لم يكن حسم موقفه المعارض حين صدور القرار! وجزءاً آخر كان يمارس عمله شريكاً في السلطة!»، وهنا يغمز شعبان إلى اشتراك د. جميل في الحكومة عام 2013، ويعتبره اشتراكاً في السلطة، ويخطئ بتوقيت ذلك الاشتراك بمقدار ضئيل هو سنتان فقط! وهو لا يقصد بطبيعة الحال رئيس الوزراء و«رئيس المعارضة» رياض حجاب؛ لأن هذا الأخير رافض للقرار 2254 ولا «يقدسه» بأية حال من الأحوال. المكان الثاني يقول فيه: «إن ما يثير الاستغراب هرولة بعض أطراف المعارضة الداخلية، ومحاولتها التنسيق، لتشكيل وفد واحد، مع المعارضة الخارجية التي تدعم الفاشية وتنطق باسمها وتنطق بلسانها!»

وهذا الهجوم يقتبسه حرفياً، كما سابقه، من هجومات سابقة، ويضرب صفحاً عما جرى في اجتماع المنصات في الرياض، الذي صمت بعده هو ومهاجمو منصة موسكو «من الجهة المحسوبة قريبة من النظام» صمت القبور أسابيع متتالية ليعودوا إلى هذرهم وهم يأملون أن الناس يمكن أن تنسى. في الأحوال كلها، المشترك: أن شعبان وزميله_ نقيضه، يهاجمان القرار 2254. ولكن لنقف قليلاً عند البديل الذي يقدمه كل منهما عن القرار الدولي: العريضي: «الإنسان السوري موجود، وسوف يستمر في المقاومة بطرق مختلفة، والسوريون جاهزون للاستمرار رغم الصعوبات»، وبكلام آخر فإنّ العريضي وأشباهه، ومن فنادقهم العابرة للقارات يقررون أن على الشعب السوري الاستمرار في كارثته ومعاناته دفاعاً عن شعاراتهم هم، وعن تمثيلهم المزعوم للشعب السوري، الذي لم يمنحهم إياه الشعب السوري، بل مجموعة دول «صديقة» بحق! هم مستمرون في فنادقهم/ والشعب السوري مستمر في معاناته... وحتى آخر سوري. أما شعبان، فبديله هو «الحوار الداخلي» بعيداً عن جنيف وعن «أية ضغوط إقليمية أو دولية»، وكأن الحوار في جنيف هو «حوار خارجي»! وذلك رغم أنه يقر في المادة نفسها بـ«رفض السلطة السورية «...» العمل على فتح مسار لحوار وطني داخلي»، أي: أنّه يترك للأزمة أن تستمر حتى يخطر لبال السلطة السورية أن تفتح حواراً داخلياً، وأن تكون جدية في تطبيق نتائجه، ربما حواراً على غرار «لقاء تموز التشاوري» الذي لم يلتزم النظام بتوصياته وضرب بها عرض الحائط، محولاً اللقاء الذي خاضه كثر بجدية وصدق إلى مسرحية بلا طائل...

بكلام آخر، فليس لدى «الزميلين» أي بديل حقيقي عن 2254، لكنهما يشتركان في مهاجمته، ومهاجمة منصة موسكو التي باتت، ومن حيث لا تريد ولا تطمح، معادلاً سياسياً لهذا القرار، لأنها تظهر في ظل الهجومات المختلفة، بوصفها الجهة الوحيدة المتمسكة حقاً بتنفيذ هذا القرار، وبالتالي متمسكة بحل الأزمة السورية قولاً وفعلاً... لعل الإنجاز الأهم المنتظر من الحل السياسي هو: استكمال تحطيم الثنائيات الوهمية: «أي انقسام الشعب السوري، أي الـ 90% من السوريين المنهوبون والمفقرون، بين معارض ومؤيد، وبين طوائف ومذاهب وقوميات وإلخ»، لأن إنهاء هذه الثنائيات وهذا الانقسام، وتالياً توحيد الأغلبية المنهوبة العابرة للثنائيات كلها، هو الأساس الوحيد الذي يمكن أن تحل على أساسه الأزمة حلاً جذرياً يسمح ببناء سورية المستقبل، الموحدة والمستقرة، والتي تكون السلطة فيها لـهؤلاء الـ 90%؛ أي: تكون السلطة فيها للشعب، وليس لهذه النخبة أو تلك. وإلى حين يبدأ التنفيذ الفعلي والواسع للحل السياسي عبر تطبيق القرار 2254، وهو أمر قاب قوسين، فإنّ الثنائيات الوهمية تعيش آخر أيامها، وتطالعنا كل يوم بفشل جديد عبر تطابق مواقف متشددين محسوبين على الطرفين «النقيضين»، من جملة مسائل أساسية في الجوهر منها القرار 2254 نفسه، كما يظهر من تطابق «الزميلين النقيضين» أعلاه.

■ موقع قاسيون الالكتروني

جهود دولية متسارعة نحو الحل

ضمن إطار التحضير لجولة جنيف المقبلة غوتيريش يكلف دي_ميستورا حيث أوعز الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، للمبعوث الدولي الخاص إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، بتفعيل الخطوات الرامية إلى تنظيم جولة جديدة من المفاوضات السورية في جنيف.

وقال متحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، يوم الخميس الماضي: إن غوتيريش طلب من دي ميستورا إجراء مشاورات مع الأطراف المعنية كافة، وتحريك الجهود الرامية إلى عقد جولة مفاوضات جديدة على أساس بيان جنيف وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار رقم 2254 «2015».

وفي الإطار ذاته أعلن وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، في لقاء مع المبعوث الدولي الخاص إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، إن العملية ضد «داعش» ستنتهي قريباً.

وأكد لافروف إن «الوضع في سورية يسير نحو اللحظة الحاسمة، والعملية ضد إرهابيي «داعش» في سورية ستنتهي قريباً».

وتابع الوزير الروسي: «الوضع في سورية، فيما يتعلق بتحقيق النجاح النهائي في مكافحة الإرهاب أصبح على وشك الانتهاء»، مشيراً إلى أن «هزيمة الإرهابيين هي بفضل جهود هؤلاء الذين يحاربون داعش وجبهة النصرة كلهم»

وأكد لافروف: إن موسكو تؤيد تفعيل العملية السياسية الخاصة بتسوية الأزمة في سورية.

وأكد لافروف لدي ميستورا: «نؤيد في هذه الظروف ضرورة تفعيل العملية السياسية بشكل كامل. وتسمح زيارتكم بالعمل على التوصل إلى اتفاق بشأن تحديد الخطوات لتنسيق الجهود بين المشاركين في عمليتي آستانا وجنيف. ونتوقع في أقرب وقت القيام بخطوات عملية لعقد اجتماعات جديدة في هذا الإطار»

ودعا لافروف دي ميستورا إلى مناقشة الخطوات المحتملة لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 ومواصلة الحوار الذي بدأه أمس مع وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو.

بدوره، أعلن المبعوث الدولي، ستيفان دي ميستورا: إن مدينة جنيف السويسرية ستكون مستعدة لاستضافة الجولة الثامنة من المفاوضات السورية في تشرين الثاني.

وأضاف المبعوث الدولي: «مجلس الأمن الدولي سيعقد يوم الأربعاء القادم 25 تشرين الأول جلسة مكرسة للوضع في سورية، من أجل إجراء مشاورات حول تحريك العملية السياسية في البلاد»

وتابع دي ميستورا: «من هنا، سأتوجه إلى نيويورك، ويوم الإثنين سأجري مشاورات مع الأمين العام للأمم المتحدة، ويوم الأربعاء، سيعقد اجتماع لمجلس الأمن الدولي حول سورية، الذي ننظر إليه كإمكانية لإجراء مشاورات حول مسائل تقدم العملية السياسية»

بالكردي الفصيح..!

كركوك وما بعدها

تتعدد التحليلات المتعلقة بالتطورات التي جرت في مدينة كركوك، والعديد من المناطق الأخرى في شمال العراق، بعد دخول الجيش العراقي، بداعي رفض الاستفتاء، وإعادة «بسط السلطة الاتحادية» ومرة أخرى يعجز العقل السياسي القومي: العربي والكردي في قراءة الحدث بأبعاده الحقيقة، وجذوره العميقة، واستخلاص العبر والدروس، للخروج من المأزق الذي يمر به العراق ببنيته السياسية كلها، والذي دخل مرحلة جديدة كما يبدو، مرحلة تفتح الباب على احتمالات عديدة.. فالسائد حتى الآن، في تلك القراءات ومن الأطراف كلها هو العاطفي والانفعالي، واليومي والآني...

■ قاسيون

بعيداً عن التحليل الجنائي للحدث، وتحميل هذه الجهة أو تلك مسؤولية تصعيد الموقف، والانزلاق إلى متوالية الاتهامات المتبادلة التي لا تنتهي في مثل هذه الظروف، وبعيداً عن التشفي والحديث عن انتصار مزعوم، لهذا الطرف أو ذاك، ودون الركون إلى أكاذيب وسائل الإعلام المختلفة، ومع التأكيد على رفض الاستفتاء، ورفض تبرير العمل المسلح والتدخل الإقليمي بحجته، فإن المناخ السياسي الذي أوجدته النخب العراقية كلها دون استثناء، هو الذي دفع الأوضاع دفعاً باتجاه التوتير، خصوصاً وأن قوى كردية وعربية ووسائل إعلام غربية، وإقليمية، كانت وما زالت تساهم بشكل واضح في تفجير الوضع، خلال وقبل وقوع الأحداث الأخيرة، استكمالاً لمهمة «لوبي التوريط» والوعود الخلبية التي قدمها هذا اللوبي للكل، مرة لهذا وأخرى لذاك، حتى رفع الجميع سقف خطابه، وتم دفع الأوضاع في العراق إلى مأزق الاستفتاء، ووفر «المبررات» لقيادة الإقليم بإجرائه...

من المآسي المتكررة للكرد وما أكثرها، هي: أنه مع كل تراجع أو انكسار يتعرض له الكرد، ترتفع الشحنة العاطفية الانفعالية إلى أقصى درجاتها، وتفرغ في غير موقعها، فما حصل في كركوك، حسب الخطاب الإعلامي القومي الكردي، سببه الوحيد هو الدور الإيراني، و«خيانة» الاتحاد الوطني الكردستاني ولا أسباب غير ذلك! فالإحساس بالمرارة والقهر والإحباط كله يفرغ من خلال هذا الإعلام ضد إيران، وضد طرف كردي أساس، ليكون ذلك، وكما نعتقد تأسيساً لمأزق جديد لاحق للقضية الكردية، عنوانه: المزيد من التوتير مع الجوار الإقليمي، والمزيد من التوتير في البيت الكردي، وعلى كل حال، ينطوي هذا التفسير البدائي على ثلاثة إشكالات، حتى لو كان تفسيراً صحيحاً:

– أنه يعني كان هناك أمل بأن توافق إيران على الاستفتاء ومن ثم الاستقلال، رغم أن الموقف الإيراني كان معلناً وصريحاً وواضحاً، بغض النظر عن صحة ما يقال عن هذا الدور من عدمه، بشهادة «اللص» إياد علاوي، دون تأكيد رسمي من الإقليم حتى الآن؟!

– أو أنه كان هنالك تعويل، على دور دولي آخر، يقف في وجه الدور الإيراني، وتحديداً الدور الأمريكي.

– إن الظرف الذاتي كشرط ضروري لا غنى عنه لإجراء الاستفتاء، لم يكن مواتياً، فلماذا كان الإصرار عليه أصلاً؟ وأياً كان تفسير الموقف، فإنه يعني عدم إدراك التوازن الدولي الجديد من جهة، ومن جهة أخرى يعني عدم إدراك أحد أهم خصائص القضية القومية الكردية، باعتبارها قضية إقليمية من حيث النشوء والتكوين، وما قلناه سابقاً، و نكرره للمرة الألف في هذا السياق، هو أن التعويل على دور أمريكي هو وهم وقبض للريح، إلا في حدود استخدام الورقة الكردية كعامل ضغط لا أكثر ولا أقل، فالولايات المتحدة ليست مؤهلة أخلاقياً وسياسياً للدفاع عن حقوق الشعوب، ولا هي قادرة على التحكم كما كان الوضع في المرحلة السابقة.

الولايات المتحدة ليست مؤهلة أخلاقياً وسياسياً للدفاع عن حقوق الشعوب ولا هي قادرة على التحكم كما كان الوضع في المرحلة السابقة

الآن، وبعد التطورات الأخيرة، فإن الشيء الجوهري ، الذي يجب العمل عليه، وتثبيته، هو: إن توسيع الخيار العسكري مرفوض، تحت أية ذريعة كانت، كما كان اللجوء إلى الانفراد بقرار الاستفتاء مرفوضاً، فالخيار العسكري خيار تدميري، لن يستفيد منه أحد من الشعبين، فلا الحرب ولا العقاب الجماعي عبر الحصار، يخفف من غلواء الانعزال القومي الكردي، كما يدعي «وطنيو بريمر، وعروبيو الغفلة»، ولا تورّم الأنا القومية يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الكردي، كما يحاول «أكراد السلطة»، لا أكراد الجبال والنضال التحرري المشروع.. وإذا كان هناك أحدٌ من هؤلاء استيقظ من غفوته الآن، من النخب العربية أو الكردية أو الشيعية أو السنية، ويعمل على الحل، فإن المدخل الحقيقي للحفاظ على وحدة العراق، وتأمين الحقوق القومية للشعب الكردي، هو الإسراع بالجلوس إلى طاولة التفاوض، وبحث الوضع العراقي خارج إحداثيات مشروع المحاصصة، ودستور بريمر الملغوم، وصولاً إلى نسف كامل البنية السياسية الحاكمة المنتجة للأزمات، أي: «التحاصص» بحكم طبيعتها، وطبيعة الجهة الصانعة لها، خصوصاً بعد أن تأكد بالملموس أن هذه البنية لم تستطع حل مشكل واحد، لا على الصعيد العراقي العام، ولا على الصعيد الكردي البيني، وأنها كانت مجرد تحاصص لثروات العراق بين النخب، من البصرة إلى كردستان مروراً بالأنبار.

حوار داخلي.. أم 2254

لم يتوقف التشكيك بقرار مجلس الأمن 2254، كإطار تنفيذي لحل الأزمة السورية، ولم يأت هذا التشكيك من طرف واحد، بل اشترك المتشددون في النظام والمعارضة، في محاولة تجاهل أهمية القرار بالنسبة للشعب السوري.

الأزمة دولية، إذاً الحل دولي.. فلا حل داخلياً لأزمة دولية، وفي الوقت نفسه، لا يوجد حل دولي لأزمة لها أسبابها الداخلية.. فمن السذاجة اليوم تجاهل دور ومستوى التدخل الخارجي في تعقيد الأزمة، ولكن ينبغي ألا يصبح ستاراً لتجاهل البعد الداخلي.. ومن جانب آخر، من السذاجة أيضاً تجاهل دور الأسباب الداخلية للأزمة، ولكن، بشرط ألا يكون تجاهلاً لدور العامل الخارجي، وتبرئة له، فتحميل المسؤولية للخارج وحده، وبهدف تبرئة النظام وسياساته هو ذر للرماد في العيون، كما أن تحميل المسؤولية للنظام، من أجل تبرئة الخارج هو دفن للرأس في الرمال..

العلاقة بين الداخلي والخارجي في الأزمة السورية، علاقة تشابك، وتخادم، فكلما ازداد تعقيد الوضع الداخلي، ازداد معه طرداً دور العامل الخارجي، وكلما ارتفع منسوب التدخل الخارجي، ازداد تعقيد الوضع الداخلي، وإذا كان بالإمكان التشكيك بهذا التخادم في المرحلة الأولى من الأزمة، لكنه، ومنذ عسكرة الحراك وتدويل الأزمة السورية، بات تجاهل أي من الجانبين هو تجاهل للجانب الآخر أيضاً، وعدم حل أحدهما سيؤدي موضوعياً إلى عدم حل الآخر.. ومن هنا تماماً تأتي أهمية القرار الدولي 2254، فتنفيذ هذا القرار يضع الجميع أمام مسؤولياته: الخارج بمواقفه المتعددة، وكذلك النظام والمعارضة.. فهو قرار متكامل، من جهة يثبت حق السوريين بالحفاظ على وحدة بلادهم، وسيادته واستقلاله، ويلجم القوى الدولية التي تسعى إلى النيل منه، كما أنه يوفر فرصة التغيير الذي يطلبه السوريون.. أما الاقتصار على حوار داخلي في ظل أزمة مدولّة، فهو يعني تجاهل خطر التدخل الخارجي، وهو على أغلب الظن تهرب من استحقاق التغيير الداخلي.. لاسيما وأن العامل الخارجي لم يعد يعني الدور الأمريكي والرجعي العربي فقط، بل إن القوى الفاعلة فيه، هي تلك القوى الدولية الصاعدة، التي كانت أصلاً خلف إصدار القرار وتمريره، وخاضت معارك دبلوماسية وسياسية وعسكرية، لتوفير الأطر والأدوات الضرورية لتنفيذه، فالتخادم بين العوامل الخارجية والداخلية في ظروف التوازن الدولي الجديد، يمكن أن يتحول إلى تخادم إيجابي، يصب في مصلحة السوريين، والدور المتنامي للحليف الروسي، كـ«عامل خارجي» في إلحاق الهزيمة بالإرهاب، ولجم بعض القوى والدول، وتحييد بعضها الآخر، لم يتكامل حتى الآن بحامل داخلي، مما يقلل من فاعليته، وتسارع تأثيره، ومن هنا كما نعتقد يأتي توافق خصوم الحل السياسي في النظام والمعارضة، على التشكيك بالقرار 2254، أو محاولة إفراغه من محتواه، عبر الاجتهادات البائسة التي تظهر بين فترة وأخرى، أو عبر المسارات الموازية ومنها: الحوار الداخلي، ووضعه كبديل عن القرار الدولي، وذلك لمنع تبلور هذا الحامل الداخلي.

فساد الإغاثة بس 50%!

لعل أمينة سر اللجنة الفرعية للإغاثة في دمشق لم تكشف سراً عن واقع عمل الجمعيات الخيرية المرتبطة بالعمل الإغاثي، وقولها: «إن 50% من القائمين على العمل في هذه الجمعيات حرامية»، وذلك حسب ما صرحت به لإحدى الصحف المحلية مؤخراً.

■ سمير علي

فموضوع السلات الغذائية والمساعدات من الملفات التي لطالما تناولها الإعلام، كما تناول أوجه الفساد فيها من خلال تسليط الأضواء على الخلل في آليات العمل التي تحكم تسجيل وتوزيع هذه السلات والمساعدات على الأسر المتضررة، والتي من المفترض أنها المستفيدة من العمل الإغاثي، في بعض الجمعيات والمراكز المعتمدة، كما كانت مثار الكثير من الشكاوى على ألسنة الكثير من المواطنين المتضررين.

الكلام الرسمي في واد والواقع بواد آخر!

إن موضوع السجلات والبيانات والقيود، المطلوب العمل بموجبها من قبل الجمعيات والجهات المعتمدة، من أجل تقديم المساعدات الإغاثية للمستحقين، وضرورة مسكها وتدقيقها ومتابعتها، ليست بجديدة هي الأخرى، فمنذ بدء العمل بالموضوع الإغاثي على المستوى التنفيذي من قبل هذه الجهات، كان مطلوباً منها التقيد بمسك هذه السجلات والقيود، كما جرى الحديث لاحقاً عن أتمتة العمل وصولاً لقاعدة بيانات مركزية، بالإضافة إلى الحديث عن توزيع بطاقة إغاثة موحدة لاعتمادها وتوزيعها على المستفيدين من المسحقين للإغاثة، من متضرري الحرب والأزمة.

فمنذ مطلع عام 2013 قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية أنه: «ستتم إعادة تشكيل اللجان الفرعية للإغاثة في المحافظات ووضع آليات محددة لتوزيع الإعانات على الأسر المتضررة»، وبأنه: «يتم العمل لاعتماد بطاقة الإغاثة الموحدة لأهميتها بتنظيم العمل والبيانات عن المساعدات وطبيعتها في جميع المحافظات».

كما أشار وزير الدولة لشؤون «الهلال الأحمر العربي السوري» في حينها إلى: «ضرورة وضع آليات تحدد توزيع المساعدات للأسر المتضررة منعاً للازدواجية وضبط العملية الإغاثية من خلال بنك معلومات تخزن على الشبكة الإلكترونية».

والسؤال الذي يتبادر للأذهان: أين أصبحت مآلات هذه الخطط واستراتيجات العمل بعد خمسة أعوام، مقارنة مع واقعة «كشف 50% من القائمين على العمل في هذه الجمعيات حرامية».

60% تجاوزات وسرقات!

أمينة سر اللجنة الفرعية للإغاثة في دمشق قالت: إن «عدد الجمعيات الخيرية المرتبطة بالعمل الإغاثي هي 62، بالإضافة إلى 8 نقاط إغاثة تابعة للجنة الإغاثة الفرعية في دمشق، وبأنه: «منذ أكثر من عام ونحن نؤكد على الجمعيات على ضرورة تأكيد البيانات لكن كانت نسبة الاستجابة لذلك محدودة جداً».

قد يبدو ذلك طبيعياً وضرورياً من أجل التثبت والتدقيق، على الرغم من أن العبء الأساسي بذلك سيتحمله أصحاب الاستحقاق من المواطنين، الذين سيضطرون لإعادة تثبيت بياناتهم.

بالمقابل صرحت بأنه: «تم التأكد من وجود 92 ألف عائلة مهجرة على أرض الواقع فقط من أصل 299 ألف أسرة مسجلة في جداول الإغاثة في المدينة».

ما يعني أن كتلة التجاوزات التي يمكن اعتبارها سرقات من المساعدات والمعونات تجاوزت الـ 60%.

غياب المحاسبة

لم يغب من حديث أمينة السر إدانة بعض المواطنين للجوئهم لنمط التعامل بالرشى، كاشفة عن قيام عدد من المواطنين بوضع مبالغ نقدية ضمن دفتر العائلة "رشوة" ونقوم بإعادتها وهددنا أننا سنحرم كل من نجد في دفتره مبلغاً مالياً.

كما لم يغب عن حديثها نقص عدد السلل المخصصة مقارنة مع أعداد المستحقين، حيث أكدت أن حصة سورية شهرياً بحدود 400 ألف سلة غذائية، يتم تسليم 41 ألف سلة غذائية لمدينة دمشق التي يسجل فيها 299091.

وكذلك حديثها عن تواطؤ بين بعض الجمعيات ذات صبغة معينة والمنظمات الدولية من خلال عقود لبرامج تمويل مساعدات «ليست حقيقية» ولا تنعكس على المواطنين بالفائدة.

أما الغائب الوحيد عن حديث أمينة سر اللجنة الفرعية للإغاثة في دمشق، فقد كان الإجراءات التي من المفترض أنها اتخذتها تجاه تلك الجمعيات التي ثبتت مخالفتها وسرقتها للمعونات والمساعدات، والتي تجاوزت نسبة الـ 50% أعلاه، لتصل إلى أكثر من 60% حسب أعداد العائلات المذكورة آنفاً، وكيف ستتم محاسبة الـ 50% من الحرامية القائمين على العمل في الجمعيات؟!

والنتيجة، أن ملف الإغاثة والمساعدات، وبعد أن تكشف على أنه مصدر ثراء للكثيرين من القائمين عليه والعاملين على هامشه، وعلى حساب المعوزين والمتضررين منذ سنين، ورغم كثرة الكلام والتصريحات والوعود، ما زال مفتوحاً على مصراعيه لأوجه الفساد المتعددة، في ظل استمرار غياب المحاسبة الجدية.

محافظة دمشق.. مزاد على الموت!

ظهرت إمكانية محافظة دمشق على الفرز الطبقي في مقابر العاصمة، بالمقابل فقد غابت هذه الإمكانية عن تحديد أسعار بدلات إيجار البيوت فيها، أما على مستوى بعض الخدمات فقد بات الفرز الطبقي واضحاً جهاراً نهاراً.

■ نوار الدمشقي

لقد أصدرت محافظة دمشق مجموعة من القرارات تتضمن زيادة في بدل الرسوم لقاء الدفن في مقابر العاصمة، والذي تبين من خلالها أن المحافظة تتعامل مع الأموات من أبناء العاصمة حسب مكان الدفن وفقاً لأربع شرائح طبقية، فمقبرة الدحداح وسط العاصمة هي الأعلى في الرسوم، تليها مقبرة باب صغير، ثم مقابر «الميدان_ الدقاقة_ كفرسوسة_ المزة_ شيخ رسلان_ القابون_ برزة_ جوبر_ القدم»، وأخيراً مقابر ركن الدين والمهاجرين.

رسوم الدفن بدأت من مبلغ 50 ألف ليرة، وصولاً لمبلغ 150 ألف ليرة، حسب الشريحة المعتمدة من قبل المحافظة، كما زادت رسوم التنازل للورثة أو الأقارب على المبدأ التشريحي نفسه أعلاه، وكذلك الرسوم المتعلقة بمعاملة الدفن كلها، لدى مكتب دفن الموتى، وغيرها من الكلف الأخرى.

دفعٌ باتجاه التخلي عن ملكية القبور

كحال أية جهة عامة تسعى لزيادة إيراداتها عبر الرسوم وغيرها، ووفقاً لمبررات ومسوغات مختلفة، ليس من المستغرب أن تسعى المحافظة لزيادة إيراداتها، عبر هذا الشكل من التقسيم المناطقي، سواء عبر رسوم الدفن، أو عبر رسوم التنازل وغيرها من الرسوم الأخرى، ووفقاً لما يمكن تبريره على أنه بعضٌ من العدالة المرتبطة بأسعار العقارات في هذه المناطق، فيما غابت هذه العدالة في المحافظة على مستوى دورها في تسعير بدلات الإيجار أو أسعار العقارات والبيوت، والتي زادت من درجات الاستغلال وعمقته لمصلحة تجار العقارات وسماسرتها، على حساب المفقرين.

والنتيجة، أن أقل تكلفة للدفن في مقابر العاصمة أصبحت لا تقل عملياً عن 100 ألف ليرة، يعجز مقابلها فقراء الحال والمعدمون عن تسديدها غالباً، مما يدفع هؤلاء للتخلي عن ملكية قبورهم وبيعها تباعاً، خاصة في ظل ارتفاع أسعار القبور خارجاً عن المألوف.

توزع جغرافي وفرز طبقي

ما من شك أن توزع المقابر في العاصمة شأن موضوعي تاريخي قديم، وهي مرتبطة مكانياً وفقاً للتوزع الجغرافي للسكان تاريخياً، وغالبية مقابر العاصمة عمرها من عمر المدينة، والفرز الطبقي على مستوى أسعار العقارات في العاصمة جرى متأخراً جداً على إثر تفاوت أسعار العقارات في المناطق، وفقاً لآليات العرض والطلب وتحكم التجار والسماسرة، في ظل غياب دور الدولة على مستوى مهام السكن والإسكان، وخاصة خلال العقود الأخيرة، وتبعت ذلك زيادة في أسعار القبور وفقاً للمناطق كنتيجة حتمية، وذلك بسبب الزيادة الطردية في أعداد السكان في العاصمة بشكل عام، مع غياب خطط توسيع المقابر الموجودة، أو إنشاء مقابر جديدة، باستثناء مقبرة نجها المحدثة خارج العاصمة.

ففقراء العاصمة ومحدودو الدخل موزعون في مناطقها وأحيائها كلها، حالهم كحال أغنيائها، وخاصة في أحياء وسط المدينة، ربما باستثناء بعض المناطق التي أصبح الفرز الطبقي فيها واضحاً وحاداً، وخاصة خلال العقود الأخيرة على مستوى استقطاب المترفين من أصحاب الثروات في بعض الأحياء، وتمركز فقراء الحال والمعدمين في أحياء ومناطق أخرى، وهذا الفرز ليس على مستوى ملاءة القاطنين، ومعدلات دخولهم ومستويات معيشتهم، بل على مستوى الخدمات التي تقدمها المحافظة لهذه المناطق والأحياء، بين خدمات نخب أول، وخدمات نخب ثانٍ وثالث حسب الحال، والذي يبدو أكثر وضوحاً في مناطق المخالفات والعشوائيات التي توسعت وانتشرت على أطراف المدينة خلال الفترة نفسها.

العاصمة لأغنيائها فقط!

واقع الحال يقول: إن فقراء الحال والمعدمين في العاصمة، على الرغم من امتلاكهم للقبور، والتي تعتبر بغالبيتها إرثاً تاريخياً أباً عن جد، إلا أنهم سيكونون عاجزين عن تسديد المبالغ والرسوم التي فرضت المحافظة زيادتها مؤخراً عند وفاة ذويهم، ما يعني أن هؤلاء هم الخاسرون أولاً وآخراً من خلال توجهات المحافظة، التي تبدو عدالة حضورها متعددة الأوجه والأشكال.

والمصير المحتوم لاستمرار هذا الشكل من الفرز يعني أن مقابر العاصمة، كما بيوتها وعقاراتها، ستغدو تباعاً لأصحاب الثروة فيها، بينما فقراؤها مصيرهم العيش المؤقت في مناطق المخالفات والعشوائيات، تمهيداً لوصولهم أمواتاً إلى مقابر نجها.

أخيراً، ربما نقول: إن توجهات الفرز الطبقي الجاري بشكل عام، على المستوى الرسمي وغير الرسمي، تتعمق ساعيةً للوصول حتى إلى نقي عظامنا بعد تحللها استغلالاً، فهل من حيف وظلم وطبقية أكثر من ذلك؟!.

المسابقات الماراثونية- دير الزور مثالاً

تم الإعلان من قبل وزارة التربية عن أسماء الناجحين في الامتحان التحريري للمتقدمين من الفئة الأولى بمختلف الاختصاصات، للمسابقة المعلن عنها من قبلها لتعيين عدد منهم في مديريات التربية في المحافظات.

■ مالك احمد

العدد المطلوب بموجب قرار الإعلان عن المسابقة كان 8618 لمختلف الاختصاصات من خريجي الجامعات، موزعين على المحافظات السورية الـ 14، الغالبية من الوظائف المعلن عنها كانت للعمل كمدرسين لصالح مديريات التربية في هذه المحافظات.

عمليات الغربلة

المتقدمون لهذه المسابقة كانوا بعشرات الآلاف، أكثر من 60 ألف متقدم من مختلف المحافظات، وقد تمت أول عملية غربلة استناداً للوثائق واستكمالها، وثاني عملية غربلة هي الامتحان التحريري، والذي ظهرت نتائجه بنجاح أكثر من 19 ألفاً من أصل المقبولين من المتقدمين، وهؤلاء سيخضعون لعملية الغربلة الأخيرة المتمثلة بالمقابلة الشفوية، التي تم تحديد موعدها من 6-11-2017 وحتى 9-11-2017، ناهيك عن الغربلات الأخرى المتعلقة بالروتين والمواعيد والوساطات والمحسوبيات، وغيرها الكثير ربما.

اختصاص اللغة العربية في دير الزور

المسابقة سبق وأن تم تناولها إعلامياً، كما وضعت عليها الكثير من الملاحظات من قبل المتقدمين إليها من خريجي الجامعات، على مستوى الأوراق المطلوبة، والروتين، والمواعيد، والوساطة والمحسوبيات، والرسوم المستوفاة، وغيرها الكثير.

فعلى سبيل المثال: المطلوب في محافظة دير الزور للعمل بصفة مدرسين لغة عربية لصالح مديرية تربية المحافظة، من خريجي العلوم الإنسانية اختصاص لغة عربية وفقاً لقرار المسابقة هو 50 مدرساً ومدرسة، وقد تم قبول 150 من المتقدمين لشغل هذه الوظيفة بعد الغربلة الأولى، وبعد الغربلة الثانية المتمثلة بالامتحان التحريري نجح من هؤلاء 27 متقدماً، أحدهم من ذوي الشهداء.

وقد تم تحديد المقابلة الشفهية للاختصاصات كافة بتاريخ 2017/11/6 في مديرية تربية في محافظة دير الزور، في مدرسة عمر المختار في حي الجورة، والتي ستكون الغربلة الثالثة للمتبقين، وهي تحمل بضمنها غربلة إضافية تتمثل بالمكان، حيث إن المتقدمين لشغل الوظيفة كانوا قد تقدموا بأوراقهم الثبوتية وللامتحان التحريري في مدينة دمشق، ما يعني أن بعضهم لن يتمكن من الذهاب إلى دير الزور، خاصة وأن قرار المسابقة سبق وأن تضمن بأن المتقدمين للمسابقة للعمل لصالح مديرية تربية دير الزور سوف يعينون مؤقتاً في محافظات «حلب- الحسكة- حماة».

ملاحظات على الامتحان التحريري

بعض المتقدمين للامتحان التحريري الذي جرى بدمشق لخريجي كلية العلوم الإنسانية اختصاص لغة عربية، توقفوا عند بعض الملاحظات على العملية الامتحانية تلك، والتي يمكن أن نوجز منها التالي:

لم يجرِ شرحٍ وافٍ للمتقدمين من قبل المشرفين على الامتحان والمراقبين، عن كيفية التعامل مع ورقة الأسئلة، وكيفية تلافي الأخطاء قبل الوقوع فيها.

الأسئلة كانت بها بعض الصعوبة، وخاصة للخريجين القدامى الذين لم تسنح لهم الظروف للعمل بمجال التدريس حسب اختصاصهم.

الأسئلة كانت موزعة على الشكل التالي: 40 درجة لأسئلة الاختصاص، 10 درجات لغة عربية، 10 درجات قانون عاملين، 10 علامات ثقافة عامة، بمجموع 70 درجة، ورأى هؤلاء أن 40 درجة للاختصاص غير كافية باعتبارها ستكون المجال العملي في الممارسة اللاحقة للوظيفة كمدرسين، ومن المفترض أن تكون أكبر من ذلك.

بعض القاعات جرت بها بعض عمليات الغش أثناء العملية الامتحانية.

أخيراً، أثناء العملية الامتحانية جال وزير التربية على القاعات الامتحانية مع صحبه من الإعلاميين والمصورين، وقد ضاع جزء من الوقت الامتحاني المخصص للممتحنين جراء ذلك، دون أن يتم تعويضه عليهم.

هل سيكون الترميم على حساب أبناء دير الزور من خريجي الاختصاص المطلوب أم أن وزارة التربية سوف تعلن عن مسابقة لاحقة لهذه الغاية تضمن حقوقهم؟

كيف سيتم سد نقص الحاجة؟

بمطلق الأحوال الجلي أن عدد المقبولين بعد التصفيات الماراثونية حتى الآن هو 27 خريج اختصاص لغة عربية، ولا ندري ما هو العدد الذي سيتبقى من هؤلاء على أثر التصفيات القادمة، المتمثلة بالمقابلة الشفهية التي تم إقرار إجرائها في مدينة دير الزور.

وعلى اعتبار أن العدد المطلوب هو 50 من هؤلاء الخريجين، فلا بد من أن يتم طرح التساؤلات التالية:

من أين سيتم ترميم النقص الحاصل في الأعداد المطلوبة لصالح مديرية تربية دير الزور، فقد تبين حتى الآن أن نسبة هؤلاء لا تقل عن 50%؟

وهل سيكون ذلك الترميم على حساب أبناء محافظة دير الزور من خريجي الاختصاص المطلوب، أم أن وزارة التربية سوف تعلن عن مسابقة لاحقة لهذه الغاية، تضمن حق أبناء المدينة بشغل وظائفها؟

ولعله من الطبيعي أن يتم طرح مثل هذا التساؤلات، خاصة بعد ما كابده أبناء المحافظة طيلة سني الحرب والأزمة، على مستوى فرص العمل المرتبطة مباشرة بالواقع المعيشي ومتطلبات البقاء.

ضياع عام دراسي!

بقي أن نشير: أن المسابقة تم الإعلان عنها مطلع العام الحالي، أي: قبل نهاية العام الدراسي 2016-2017، ووفقاً لحاجات مديريات التربية للاختصاصات المطلوبة للعمل كمدرسين، من المفترض أن يتم استثمارهم في العام الدراسي 2017- 2018.

أما والحال كذلك مع الروتين والتصفيات خلال الشهور الماضية كلها، فلا نعلم إن كان الناجحون النهائيون سيتمكنون من استكمال أوراقهم وقرارات تعيينهم ليباشروا مهامهم وأعمالهم في التدريس خلال هذا العام الدراسي، ما يعني بالمحصلة أن جزءاً هاماً من متطلبات وضرورات العملية التعليمية المتمثلة بالمدّرس لن يتم تداركه خلال هذا العام الدراسي، أو حتى نهاية العام الحالي 2017 بالحد الأدنى، أي: أن الفصل الدراسي الأول فيه الكثير من نقص الكادر التدريسي عملياً، مع ما يعنيه ذلك من آثار سلبية على مستوى الالتزام بالمناهج، وإمكانات الطالب بالمتابعة اللاحقة، وغيرها الكثير من السلبيات الأخرى.

ماراتون المسابقات؟

المثال أعلاه عن متقدمي اختصاص اللغة العربية في المسابقة لصالح محافظة دير الزور، ربما ينطبق على الكثير من الاختصاصات والمحافظات الأخرى، كما أن مسابقة التربية بحد ذاتها ربما لا تختلف من حيث المقدمات والنتائج عن غيرها من المسابقات التي تعلن عنها وتجريها بقية الجهات العامة الأخرى، من حيث الأعداد المطلوبة وأعداد المتقدمين والغربلات الجارية، والأعداد المتبقية في النهاية من المحظيين بالتعيين بعد آليات العمل المتبعة في التصفيات ذات الطبيعة الماراثونية.

والسؤال الهام بعد ذلك كلّه: ألم يستطع العقل الإداري المتحكم بمثل هذه الإجراءات من إيجاد طرقٍ ووسائل أكثر اختصاراً واقتصاداً على مستوى الوقت والجهد والورقيات والثبوتيات، وذات جدوى أفضل على مستوى القدرة على انتقاء واختيار الكفاءات المطلوبة؟.

هل انتهى ملف «أجانب الحسكة» أم أنه منسي بين الأضابير؟

هؤلاء عبارة عن عشرات الآلاف من الأكراد السوريين، الذين حرموا من الجنسية السورية في عام 1962، على إثر الإحصاء الذي حصل فيها وبما حولها من بلدات وقرى، بذرائع ومسوغات مختلفة وغير مبررة بحينه.

■ جيهان علو

والنتيجة أنه تم اعتبار آلاف الأكراد السوريين في المحافظة «أجانب»، ما يعني حرمانهم من حقوقهم الكاملة في بلدهم.

استعادة الحق

بعد ما يقارب نصف قرنٍ من هذا التجريد التعسفي من الجنسية، صدر المرسوم التشريعي رقم 49 لعام 2011، والذي قضى بما يلي:

المادة1: يمنح المسجلون في سجلات أجانب الحسكة الجنسية العربية السورية.

المادة2: يصدر وزير الداخلية القرارات المتضمنة للتعليمات التنفيذية لهذا المرسوم.

المادة 3: يعتبر هذا المرسوم نافذاً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وما إن صدر المرسوم أعلاه، حتى شرع من كانوا معتبرين «أجانب» بتقديم طلباتهم للجهات والدوائر الحكومية، من أجل تكوين وثائقهم في السجلات الرسمية، لتتوج بحصولهم على البطاقات الشخصية السورية، والتي حازها الآلاف من هؤلاء، بعد معاملات شاقة وطويلة ومعقدة.

ملف مفتوح

وعلى الرغم من مضي ستة أعوام على المرسوم أعلاه، إلا أن هذا الملف لم يغلق بشكله النهائي والتام حتى الآن، وما زال آلاف الأكراد السوريين بحكم «الأجانب»، مع ما يعنيه ذلك من مشكلات، اعتباراً من حصولهم على البطاقة الشخصية السورية، مروراً بتسجيل الواقعات المدنية «زواج- ولادة- وفاة- طلاق- وغيرها» وصولاً للتسجيل في المدارس، وليس انتهاءً بالحرمان من الحقوق الدستورية على مستوى الانتخابات بمستوياتها المختلفة.

طبعاً مع عدم إغفال التداعيات السلبية على الحياة اليومية والأفق المستقبلي لهؤلاء، مع زوجاتهم وأبنائهم، بل وأحفادهم، اعتباراً من استكمال التعليم، مروراً بالحرمان من التقدم للوظائف الحكومية، وليس انتهاءً بصيانة وضمان الحقوق التي يحفظها الدستور والقوانين للسوريين.

التسهيلات الحكومية لم تكن كافية كيف ولِمَ؟!

يلملم السيد أحمد سلو ما بقي من أوراقه على مكتب اللجنة الفرعية في دمشق ويقول: «حصلت على الجنسية السورية قبل عامين بعد إصدار مرسوم بذلك، سافرت إلى الحسكة بعد إجراءاتٍ كثيرة ودفع مخالفة، على أنني متخلف عن التسجيل، فكما نعلم أن المتخلف عن التقديم للهوية يدفع مخالفة لوزارة المالية، علماً أنني كنت معتبراً بحكم «الأجنبي» وليس كأي مواطن قد يتأخر عن التسجيل».

ويتابع: «استطعت تثبيت زواجي أيضاً بصعوبة كبيرة، وإلى الآن لم أستطع تثبيت أولادي الستة في دفتر العائلة لصعوبة السفر إلى الحسكة، فخانتنا في الدوائر هناك ويجب السفر والعودة لدفع مخالفة الأولاد أيضاً، وفي دمشق لا يتم تقديم تسهيلات بسبب قلة الاطلاع على حالتنا الخاصة من قبل الموظفين، ولن يستطع أولادنا إكمال الدراسة إذا تأخر العمل الجدي للجان المختصة بأمور ما يتم تسميته «المكتومين وأجانب الحسكة»».

هذا الملف لم يغلق بشكله النهائي والتام حتى الآن وما زال آلاف الأكراد السوريين بحكم «الأجانب»

تعقيدات وضغوط

بعد تعقد الأحداث في سورية اقتصر السفر جواً من و إلى الحسكة، كما أنه بات صعباً جداً، بالإضافة إلى ضياع العديد من الوثائق في الشمال السوري بسبب الأوضاع الأمنية التي اضطربت هناك مراراً.

بالمقابل: تم افتتاح خانة كاملة في دمشق لأهل الحسكة، لكن التسهيلات غير جدية، فبعد 6 سنوات من مرسوم التجنيس لازال الآلاف بلا هوية، أو إثبات شخصية، ومازالت معاملتهم كمعاملة مواطنين متخلفين عن التقدم للبطاقة الشخصية، مع دفعهم لمبالغ باهظة للمحاميين والمخالفات في الحسكة وفي دمشق، وخاصة مع كم التعقيد الكبير بين الدوائر، التي لازال الكثير من موظفيها على غير دراية كاملة بالحالة الخاصة لمحرومي الجنسية، ممن كانوا معتبرين «أجانب» رغماً عنهم.

وحتى بعد حصول الكثيرين على الجنسية، مازالت تواجه هؤلاء صعوبات بالتقديم الجامعي، على سبيل المثال، خاصة مع هذه الإجراءات الكثيفة ما بين الحسكة ودمشق.

على سبيل المثال: لا يعتد بالوثائق الصادرة عن أمانة السجل المدني في محافظة الحسكة، من أجل وثائق السفر خارج القطر، كما يتم التأخر أحياناً شهرين للحصول على بعض الوثائق، باعتبار أن أسماء هؤلاء لم يدرجوا ضمن الشبكة العامة لأمانة السجل المدني التابعة لوزارة الداخلية.

«أجانب» بلا وثائق، ضغوط نفسية ومادية، ولازال التعامل مع هؤلاء هشاً بدون تسهيلات، ما بين «ختم- لتوقيع- لبصم...» في كل مكتب وكل دائرة، وتعقيدات إجرائية غير منتهية، وواقع الحال يقول: إن الجدية باتت أمراً مطلوباً وواجباً ضرورياً.

فمَن يُغلق هذا الملف، لتنتهي الدوامة بين إجراءات الدوائر الصارمة في دمشق، وضياع البيانات في الحسكة؟!

«تعا.. في أرباح ونهب»!

مرحلة التعافي، التي ما فتئ مسؤولونا يروجون حضورهم وخطاباتهم بها، لم يلمسها المواطن لا على مستوى معيشته ولا على مستوى خدماته، كما تاه مع بداياتها وما زال يشك بخواتيمها.

■ عادل ابراهيم

ففي شهر آذار 2016، وتحت قبة البرلمان، قال رئيس الحكومة «الحلقي» في حينها: «إن مرحلة التعافي وبداية الإعمار انطلقت في أبعادها كلها».

وفي تاريخ 2017/4/27 في الاجتماع التحضيري لمعرض دمشق الدولي قال رئيس الحكومة: «المعرض رسالة للعالم أجمع أن سورية دخلت مرحلة التعافي الاقتصادي ومصممة على استعادة الألق قطاعاتها كلها وخاصة الاقتصادية».

كما صرح وزير الاقتصاد خلال زيارته لمعرض دمشق الدولي بتاريخ 2017/8/23 قائلاً: «إن المعرض وجه رسالةً، أن الاقتصاد السوري دخل في مرحلة التعافي».

وأخيراً، قال رئيس الحكومة في اجتماعه مع اتحاد الصيادلة العرب بتاريخ 2017/10/16: «سورية بدأت مرحلة التعافي في مختلف المجالات الاقتصادية».

العبارات السابقة هي غيض من فيض التصريحات الرسمية التي ترامت على أسماع السوريين خلال السنين الماضية، مروجة للبشائر نظرياً في مقابل الإحباط المتتالي عملياً.

مقاسات الكبار ومصالحهم

اللافت على المستوى الاقتصادي، أن المقصود من التعافي غالباً هو: ما يجري على مستوى عمليات التصدير، بغض النظر عن مدى كفاية السوق المحلي، أو انعكاسات ذلك على المنتجين، اعتباراً من أغنام العواس، مروراً ببعض المنتجات الزراعية، وليس انتهاءً بالأدوية.

بالإضافة لما يتم إصداره من قوانين وتعليمات وقرارات، فيها الكثير من الإعفاءات الإضافية لكبار المستثمرين المحليين والأجانب، والمزيد من فرص تكديس الأرباح في حساباتهم، على حساب المواطن بحاضره ومستقبله، كما على حساب الاقتصاد الوطني والوطن في نهاية المطاف.

ولعل قانون التشاركية سيئ الصيت، أحد أبرز معالم هذا النوع من الاستقطاب المضاف على قوانين الاستثمار، التي يتم العمل على تعديلها بما يناسب مقاسات كبار المستثمرين، وذلك بما يتوافق مع مشاريعهم القادمة عبر بوابات إعادة الإعمار المقبلة، ويرعى مصالحهم.

لا تعافيَ حقيقياً في الرسائل

أما التعافي الحقيقي، هو المتمثل بدعم الإنتاج والعملية الإنتاجية وتأمين مستلزماتها، أو بتحسين المستوى المعيشي والأجور، أو بتحسين الواقع الخدمي والصحي والتعليمي، أو غيرها من القضايا التي تمس حياة المواطن بشكل يومي ومباشر، فهي غائبة عن مجالات التخطيط والأداء الحكومي الجدي، مع استمرار حضورها في لغة الخطابة الرنانة على ألسنتهم بشكل دائم.

وعلى سبيل المثال لا الحصر: غالباً ما تم تأجيل وتسويف تحسين المستوى المعيشي، بذريعة التنمية المرتبطة بالإنتاج، وغيرها من الذرائع الأخرى، وبشكل رسمي.

لكن كيف سيتم ذلك في ظل الاستمرار بإضعاف الإنتاج وتقويضه، لا أحد يعلم ذلك؟!.

والنتيجة، أن رسائل التعافي أعلاه لم تكن موجهة للمواطن المسحوق بمعيشته وخدماته، بل موجهة لكبار أصحاب الثروات، داخلاً وخارجاً، من أجل المزيد من الاستنزاف والنهب المشرعن، والمزيد من جني الأرباح في جيوب هؤلاء على حساب المواطن والوطن.

وصدق من قال: إن مفردة «تعافي» المروجة على ألسنة مسؤولينا منذ سنين، لها تفسير آخر بالمعنى الاقتصادي الليبرالي السائد، تماماً كعبارة «دعه يعمل دعه يمر»، وترجمتها العملية هي: «تعا.. في أرباح ونهب»!.

هل تصمد وزارة التجارة في حربها؟

فعلتها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وفتحت الحرب ضد التجار بشكل مباشر. هو خيار كان لابد منه لكنه بحاجة لأرضية ثابتة وأسلحة فعالة وذات تأثير.

■ حازم عوض

حالياً، تعاني الوزارة من هجوم مضاد، سواء من التجار الكبار أو حتى من الجمعيات الحرفية، أو من أصحاب المحال التجارية، ما يتطلب من الوزارة التمسك بقرارات خفض الأسعار واتخاذ الوسائل اللازمة للثبات والدفاع عنها.

اعتاد التجار على وضع السعر الذي يريدون، وبالنسبة التي تحقق طمعهم، وفي الوقت الذي يرونه مناسباً، حتى وصلت الأسعار إلى حدود غير منطقية ولا تتناسب فعلاً مع نسبة ارتفاع سعر الصرف كما يتحججون مراراً، فعلى سبيل المثال لا الحصر: سعر عبوة المتة كانت تباع سابقاً قبل الحرب بـ 25 ليرة سورية، حين كان سعر الدولار 50 ليرة، أي: نصف دولار، واليوم، سعر عبوة المتة 550 ليرة أي: أكثر من دولار الذي سجل في مصرف المركزي سعر 510 وسطياً.

ضغط شعبي مثمر

بعد انخفاض سعر صرف الدولار، بدأت وزارة التجارة، وبضغط شعبي كبير، بحملة لخفض الأسعار، لكن كبار التجار والجمعيات الحرفية استشاطوا غضباً، بحجة أن الأسعار التي وضعتها الوزارة لم تأخذ بعين الاعتبار الكثير من الكلف والتقلبات السعرية وأجور العمال، وضرائب الحكومة ذاتها التي تضاعفت أكثر من تضاعف سعر الصرف على حد تعبيرهم، وتحرير أسعار المحروقات التي كانت مدعومة سابقاً.

لطالما طالب أولئك برفع الأسعار من قبل الوزارة حينما يطال سعر الدولار أي ارتفاع ولو كان طفيفاً، وعندما لا يتم التجاوب معهم، يقومون برفع الأسعار من تلقاء أنفسهم مستغلين ضعف وسائل الوزارة في ردعهم، وحالياً، انخفض سعر الصرف، ولايزالون يستغلون ضعف الوسائل، ويرفضون خفض الأسعار لتحقيق نسب الربح التي يريدون.

أكثر ما يمكن أن تفعله وزارة التجارة، هو: تعديل قانون حماية المستهلك وتشديد عقوبة المخالفين، وفرض عقوبات هنا وهناك، وغالباً ماتكون الضحايا تجار المفرق، أي: أصحاب المحلات الصغيرة التي تكثف الوزارة دورياتها عليهم، وهؤلاء محكومون بهامش ربحٍ غالباً، بينما يتحكم بسعر المادة الأساسية أصحاب المعامل أو المستودعات المحتكرة والمستوردون، لكن هذا لا يعني أن الحلقة الأخيرة للبيع لا يمكن أن تكون محتكرة ومتحكمة بالأسعار.

حرب ومناورة

مؤخراً، وفي خضم «معركة المتة» بين التجار ووزارة التجارة، اتهم مورّدوا المادة بائعي المفرق باحتكارها لبيعها بسعر مرتفع، مدعين أنهم طرحوا كميات من المادة بالسعر الجديد المحدد من قبل الوزارة بـ 275 و300 ليرة، لكن الباعة رفعوا السعر لـ 550 لتحقيق أرباح كبيرة على حسابهم، لكن، سرعان ما تبين زيف ذلك!

بالتواصل مع أحد أكبر موردي المتة، تبين وجود خلاف بينه وبين الوزارة على السعر المحدد من قبل الأخيرة، استناداً إلى الكلف الحقيقية المذكورة في إجازات الاستيراد، مادفعه لتوقيف ضخ الكميات المعتادة إلى السوق، والاكتفاء بكمية قليلة جداً، ما خلق مشكلة في السوق بارتفاع الطلب وانخفاض المعروض.

أيضاً، أصحاب أفران المعجنات كان لهم دور في اللعبة، حيث قاموا باختصار حجم الأقراص وكمية المادة الأساسية الداخلة في تصنيعها، كالجبن واللحم وما إلى ذلك، في حين لم يلتزم كثير منهم بالتسعيرة الجديدة، كما أصحاب محلات الفروج، الذين باتوا يبيعون البروستد والمشوي بوزن أقل من السابق، ودون بطاطا أو مايونيز.

هي مناورة يقوم بها هؤلاء، ليس من الواضح بعد إن كانت دوريات حماية المستهلك ذات الإمكانات البسيطة، قادرة على ضبطها، فالقرارات الأخيرة التي اتخذتها الوزارة بحاجة إلى منظومة عمل مدروسة جيداً، ووسائل قوية وذات فاعلية، وتأهيل كادر لا يضعف أمام الرشاوى، إضافة إلى تكاتف جهود الحكومة ككل في سبيل هذا.

الحكومة اليوم مَطالبَة بإعادة النظر بحجم الدعم المقدم وبأسعار الخدمات التي تقدمها قياساً لانخفاض سعر الصرف

مطالب....

نائب رئيس الجمعية الحرفية للمقاهي والمطاعم والمنتزهات، قال لـ «قاسيون»: إن عملية التسعير الجديدة، يجب أن تترافق بعدة خطوات، منها: الحفاظ على أسعار الكلف الأساسية التي تدخل في عملية الإنتاج، إضافة إلى دعم بعض المواد الأساسية للحرفيين والصناعيين، كالغاز والمازوت والزيت والطحين، فالأسعار التي كانت موضوعة قبل الحرب، لا تعتمد فقط على سعر الصرف، بل على حجم الدعم الحكومي المقدم لمواد أساسية عدة.

وتابع: «وإن لم يتم دعمها، يجب على الأقل ضمان استمرار تأمينها بالسعر الرسمي المحدد دون انقطاع، فقد يعاني الصناعيون والحرفيون في الشتاء من تأمين الغاز والمازوت، وشرائها بأسعار مرتفعة من السوق السوداء»، مشيراً إلى أن «فواتير الكهرباء وغيرها من فواتير، ارتفعت قيمتها لأضعاف مضاعفة، يجب أيضاً إعادة النظر بها بالنسبة للصناعيين والحرفيين: لضمان استمرار خفض الأسعار».

وكما التجار مُطالبَون بخفض أسعارهم، الحكومة اليوم مَطالبَة بإعادة النظر بحجم الدعم المقدم، وبأسعار الخدمات التي تقدمها، قياساً لانخفاض سعر الصرف، كتعرفة الاتصالات والكهرباء والمياه والضرائب وما إلى ذلك.

حجم الفلتان الحاصل في الأسواق منذ سنوات، وهامش «الدلال» الذي حظي به التجار، جعل من عملية ضبط الأسعار وفقاً للتخفيضات الجديدة أمراً في غاية الصعوبة، فقد اكتسب التجار خبرة كبيرة وتمرساً في المناورة خلال سنوات الحرب السابقة، وكان دور وزارة التجارة الضعيف مساعداً في ذلك.

حرب معلنة ومفتوحة وسننتصر

سنون وعقود من العمل المضني والمتابع حكومياً، مع الكثير من المواربة بين التصريح والتلميح، استطاعت الحكومة الحالية أخيراً أن تتجاوز الخطوط الحمر كلها، معلنةً بدءها بعمليات دفن بعض شركات قطاع الدولة بذريعة الخسارة، وربما دون مراسم أو حفلات تأبين.

■ عاصي اسماعيل

«إيقاف الشركات الخاسرة» ثلاثة كلمات فقط هي ما جادت به قريحة حكومتنا العتيدة كنتيجة لسنين من مساعي التقويض لعمل هذه الشركات، وكتتويج للنهج الليبرالي، على مستوى السياسات المتبعة تجاه الشركات العامة المنتجة، المتبع من الحكومات المتعاقبة منذ عقود.

إنجاز وتشفي!

لقد طلب مجلس الوزراء بتاريخ 2017/10/17، من وزارتي الصناعة والأشغال العامة والإسكان، إيقاف الشركات الخاسرة والتركيز على تعزيز دور الشركات الرابحة، بما يتناسب مع توجه الحكومة لتنشيط العملية الإنتاجية.

وكأن العبارة المختصرة أعلاه، المختفية برداء العلن الواضح، وبهذا الشكل الذي ظهرت فيه خلال عدد محدود من السطور، تحمل معنى الإنجاز الموارب كما تحمل معنى التشفي، بعد سنين من مكابدة الاستمهال باتخاذ هذه الخطوة من قبل الحكومات الليبرالية السابقة كلها.

اعتراف رسمي بالتخسير

في الاجتماع الأسبوعي للحكومة بتاريخ 2015/4/28 طلب رئيس مجلس الوزراء، الحلقي في حينه، من وزيري الصناعة والاقتصاد والتجارة الخارجية تأمين متطلبات الصناعة الوطنية كلها، وحمايتها وإعادة تقييم الشركات الخاسرة والمخسرة كي تنهض بمسؤولياتها.

وفي الاجتماع الأسبوعي للحكومة «الحالية» بتاريخ 2016/9/27 أقر مجلس الوزراء خطة وزارة الصناعة لتنشيط القطاع الصناعي العام والخاص، التي تضمنت دعم الشركات الحدّية لزيادة طاقتها الإنتاجية بهدف تحويلها إلى شركات رابحة والاستفادة من العمالة الموجودة في الشركات الخاسرة والمخسرة، من خلال إعادة تأهيل هذه العمالة وتدريبها على القيام بالعمل الصناعي.

في الاجتماعين كليهما، ولحكومتين متعاقبتين بما فيها الحكومة الحالية، جرى الحديث عن شركات مخسرة، دون أي إجراء عملي ينقذ هذه الشركات من استمرار خساراتها، وكذلك كان حال الحكومات السابقة جميعها.

وصمة على جبين الحكومة

على الرغم من التوجه الليبرالي للحكومات المتعاقبة منذ عقود، وعلى الرغم من عدم تقديم يد العون الحقيقية للشركات المنتجة من أجل استنهاضها وتذليل صعوباتها، وربما لجأت لعميات الدمج، أو تعديل المهام، أو تركتها للنزاع والموت السريري دون أي مسعى لإعادة الحياة إليها، إلا أنها جميعاً لم تصل لحد الإيقاف والتصفية والنعي دون عزاء، كما قامت به الحكومة الحالية!.

فهل هي جرأة لم يسبقها إليها أحد؟.

أم أنها خضعت لضغوط السباق مع الزمن بالمقارنة مع ما هو مطلوب إنجازه ليبرالياً؟.

في الحالتين لقد سُجلت على الحكومة الحالية وصمة، بأنها ضربت عرض الحائط بالخطوط الحمر، وبمصلحة العاملين، وبما أقرته من برامج، وبالمصلحة الوطنية بالنتيجة المطلقة.

قبح غير قابل للتجميل

العبارات الأخرى المدرجة في متن سطور النعي أعلاه، والتي تتحدث عن الشركات الرابحة، والعملية الإنتاجية، فهي ليست أكثر من محاولات حشو مصطنع وغير ناجح لتجميل القبح المستعصي على الجمال والتجميل، والمتمثل بهذا النهج الليبرالي الذي كشّر عن أنيابه وبانت نواجذه.

فلا تساؤل بعد الآن عن المصلحة من القرارات والتوجهات الحكومية، فقد بات واضحاً وأكثر جلاءً بأنه لمصلحة كبار الحيتان من أصحاب رؤوس الأموال والفاسدين، والذين أثبتوا عداءهم مع مصالح الشعب والوطن أكثر من مرة، كما ثبتت محاباة الحكومات المتعاقبة لمصالحهم، وتوجتها الحكومة العتيدة الآن بهذا القرار الجائر، وما تخفيه ربما كان أعظم على مستوى تقويض ما يمكن تقويضه أيضاً من منشآت وشركات للدولة، وخاصة الإنتاجية منها، أو ذات الطابع السيادي.

لا تساؤل بعد الآن عن المصلحة من القرارات والتوجهات الحكومية فقد بات واضحاً وأكثر جلاءً بأنه لمصلحة كبار الحيتان من أصحاب رؤوس الأموال والفاسدين

استنهاض القوى؟

أيدي العابثين وأنيابهم تكاثرت وتكالبت علينا من كل حدب وصوب، وربما عامل الزمن أصبح عبئاً مُضافاً علىً كاهلنا كذلك الأمر.

والحال كذلك، وفي ظل هذا النمط من التوحش الليبرالي المتوغل في عمق حياتنا والمستطيل وصولاً إلى مستقبلنا، يبدو أنه لا بد من شحذ هممنا بما يوازي تسارع الإجراءات المتخذة رسمياً وبشكل غير رسمي، من أجل الدفاع عن حقوقنا وملكياتنا قبل استكمال استنزافها واستنزافنا.

فالحكومة بتوجهها المعلن الأخير، لم تعد تخفي حربها المفتوحة علينا بالتعاون مع كبار التجار والفاسدين، داخلاً وخارجاً، ولمصلحتهم، خاصة وأننا على أبواب مرحلة إعادة الإعمار، وما تتطلبه وتفرضه من مشاريع كبيرة وعملاقة ضرورية وهامة، وما سيتمخض عنها من نتائج آنية ومستقبلية على حياتنا ومعيشتنا، على المستويات كافة.

بالتالي: يبدو لزاماً على الشعب المفقر والمستغل، عمالاً وفلاحين ومحدودي الدخل والمفقرين، مع نقاباتهم واتحاداتهم ومنظماتهم، بالتعاون والتنسيق مع القوى الوطنية كلها، أن يستنهض قواه من أجل وضع الحدود اللازمة والكافية أمام استمرار هذه السياسات ومن خلفها، واستعادة الحقوق والمكتسبات التي تم استلابها تباعاً، والمضي باتجاه تحصيل حقوق ومكتسبات إضافية، وفقاً لما أجازته القوانين وحصنه الدستور، فالشعب لا يُهزم، وإن تأخر انتصاره.

استنزاف الجيوب طبياً!

لم تمض أيام على مطالب نقابة الأطباء بزيادة سعر كشفيتهم وأجور معاينتهم، حتى تبعها مباشرة مطلب لنقابة أطباء الأسنان تتضمن زيادة التسعيرة الصادرة عن وزارة الصحة، بما يخص عملهم واختصاصهم.

■ مراسل قاسيون

فقد صرح رئيس لجنة الخدمات في مجلس الشعب وعضو نقابة أطباء الأسنان المركزية صفوان قربي مؤخراً: إن جميع أطباء الأسنان حالياً لا يتقيدون بالتسعيرة الصادرة عن وزارة الصحة، مضيفاً: إن التسعيرة الحالية قليلة جداً، وعفا عليها الزمن وتعود إلى العصر الحجري، وذلك حسب ما تداولته وسائل الإعلام.

عشرة أضعاف التسعيرة خارج المساءلة!

لم يغفل عضو النقابة، أن بعض الأطباء يأخذون عشرة أضعاف التسعيرة الحالية، لكنه مباشرة أردفها بقوله بأن هذا يعد مسوغاً في ظل التسعيرة الحالية؟!

أما على مستوى محاسبة الطبيب في حال المخالفة فقد قال: كيف من الممكن أن نحاسبه على تقاضيه أجوراً مرتفعة والتسعيرة الحالية غير منطقية، ضارباً مثلاً تسعيرة سحب العصب لا تتجاوز 800 ليرة.

الجودة مرتبطة بالدولار!

مما لا شك فيه، أن التسعيرة التي يتقاضاها طبيب الأسنان لها علاقة مباشرة بالمواد المستهلكة على العلاج، وهي بغالبيتها مستوردة، ما يعني بأنها مرتبطة بسعر الدولار، وبالتالي تتباين فاعلية وجودة هذه المواد حسب مصدرها، أي: أن بعضها مرتفع السعر وبعضها الآخر منخفض قليلاً، وهو ما تتم المساومة عليه بين الطبيب والمريض غالباً، من أجل تخفيض التكلفة على المريض والتي تكون بالنتيجة على حساب الجودة، أي: على حساب المريض في الأحوال كلها، كون الطبيب سلفاً يتقاضى أسعاراً خارج التسعيرة المعتمدة، حسب ما يرتئيه من حساب تكلفته وأجوره.

شريحة يتيمة ومنسية!

بعيداً عن الخوض أكثر في التفاصيل، حيث نتوقع سلفاً أن تتجاوب وزارة الصحة مع مطلب نقابة الأسنان برفع التسعيرة المعتمدة من قبلها لصالحهم، كما غيرها من الوزارات في تجاوبها مع المطالب كلها التي تحقق مزايا وامتيازات لمصلحة بعض الشرائح الاجتماعية، أو مع بعض الجهات الحكومية على مستوى رفع الأسعار والتسعيرة، وزيادة الضرائب والرسوم وغيرها.

لكن ما نود الإشارة إليه: إن كل الميزات والامتيازات التي تتم المطالبة بها والتجاوب معها، تتم جبايتها عبر استنزاف جيوب المفقرين ومعدومي الأجر بالنتيجة، أي: أن هؤلاء يزدادون فقراً وعوزاً، ولا أحد ينظر إلى واقعهم واحتياجاتهم وضروراتهم، علماً بأنهم لا يسعون لا لامتيازات ولا لتميزٍ وتمييز، وكل ما يطلبونهُ هو: بعضاً من حقوقهم المهدورة والمنهوبة والمستنزفة تباعاً.

وعلى اعتبار أن المطلب أعلاه جاء على لسان أحد أعضاء مجلس الشعب، فهل من جهة تتبنى مطالب هؤلاء المسحوقين، وتسعى لتحقيقها والضغط من أجلها، أيها المجلس وأيها الأعضاء، أم أنها ستبقى هكذا يتيمة ومنسية؟.

ماذا لو حصل السوريين كلهم على حاجتهم الكاملة من المواد الغذائية الضرورية يومياً؟ ما هو كم الإنتاج الغذائي من العناصر الأساسية والضرورية المختلفة لتتأمن السعرات الحرارية الضرورية؟ وكم يغطي الإنتاج المحلي الحالي في وضعه المتراجع من هذه الحاجات؟!

الإنتاج المحلي:
50% من الغذاء الضروري

قاسيون تقدر الكم الضروري من العناصر الغذائية الأساسية التي قد تتنوع لتضم أوسع من هذه المكونات، ولكنا سنأخذ الأساسيات ونقارن كم الحاجات إليها مع كم الإنتاج المحلي. وذلك بإجراء بعض التعديلات على سلة الغذاء السورية المعتمدة، واعتماد سلة غذائية بحوالي 2100 حريرة من المواد المتنوعة، وبأخذ العدد الكلي للسوريين والبالغ 23 مليون نسمة تقريباً.

■ سامر سلامة

الخبز 3,1 مليون طن...

استهلاك الفرد من مادة الخبز يتراوح بين 250–500 غرام يومياً، وبأخذ وسطي 375 غرام وحوالي رغيفين للفرد يومياً، فإن كمية الخبز اللازمة لتلبية الاستهلاك الإجمالي: حوالي 8,6 ألف طن يومياً، والحاجة السنوية 3,1 مليون طن، وهي تحتاج إلى حوالي 2,6 مليون طن قمح.

البيض..3,3 مليار واللحوم 630 ألف طن

بأخذ استهلاك مخفض للبيض بمعدل 15 بيضة شهرياً للفرد، فإن الحاجة السنوية 3,3 مليار بيضة لتلبية إجمالي الاستهلاك المحلي.
أما بالنسبة للحوم فتبلغ الحاجة اليومية للفرد 75 غ من اللحوم وبالتالي نحتاج إلى 1700 طن يومياً، أما الحاجة السنوية فتبلغ 630 ألف طن، وهذه يفترض أن تتنوع بين اللحوم الحمراء والبيضاء.

الحليب ومشتقاته 1,2 مليون طن

25غ من الجبن تعطي 108 حريره يومياً، وهي تعادل 145 غرام حليب، ما يعني أن تأمين هذه السعرات الحرارية يتطلب حوالي 3400 طن حليب يومياً، وحوالي 1,2 مليون طن من الحليب ومشتقاته سنوياً. لنستطيع تغطية الحاجات الضرورية يومياً من مشتقات الحليب للجميع.

الخضار2 مليون طن والفواكه 1,7

250غ من الخضار تعطي 96 حريره للفرد يومياً، لتكون حاجة الاستهلاك الكلي تتطلب إنتاج 5800 طن يومياً، أما الحاجة السنوية تقدر بحوالي 2 مليون طن. أما الفواكه فيحتاج الفرد يومياً لاستهلاك 200غ منها للحصول على 77 حريره، وبالتالي تلبية الاستهلاك الكلي تتطلب إنتاج 4600 طن يومياً، أما الحاجة السنوية فتقدر بحوالي 1,7 مليون طن. وأخذت الفواكه والخضار وسطياً من أربعة أنواع أساسية لكل منها.

السكر 276 ألف طن والحبوب 588

الحاجة السنوية من السكر بناء على تقدير حصة الفرد من الاستهلاك الشهري بـ 1 كغ، تبلغ كميات الاستهلاك السوري الضروري سنوياً 276 ألف طن.
70 غ من الحبوب يومياً تعطي الفرد 280 حريره، وبالتالي نحتاج إلى 1,6 ألف طن يومياً، و 588 ألف طن سنوياً لتلبية حاجات الاستهلاك الكلي، وتتوزع هذه الكمية مناصفة حوالي 295 ألف طن من الأرز، وبالكمية نفسها «قمح– برغل».

الزيوت النباتية 276 ألف طن

حاجة الأسرة من الزيوت النباتية 5 كغ شهرياً موزعة 2كغ زيت زيتون، و3كغ زيت نباتي، وبالتالي تأمين الحاجة السنوية حوالي 4,6 مليون أسرة يحتاج إلى حوالي 110 ألف طن من زيت زيتون، وحوالي 166 ألف طن من الزيوت النباتية.
بعد تقدير كميات الغذاء التي يحتاجها السوريون سنوياً بما يمكنهم من القيام بالأعمال، ما هي قدرة الإنتاج المحلي على تأمين الاحتياجات الغذائية الضرورية كاملة للسوريين:

إنتاج القمح أقل بـ 47%

الإنتاج المحلي من مادة القمح قدر بحوالي 1,8 مليون طن في 2017، وهي غير قادرة على تغطية حاجات إنتاج الخبز الضروري البالغة 2,6 مليون طن قمح لـ 3,1 مليون طن خبز.
يضاف إلى حاجات القمح للخبز، حاجات القمح للحبوب الضرورية «البرغل» والذي تقدر الحاجة إليه بحوالي 295 ألف طن ليشكل نصف استهلاك الحبوب. وعليه تكون حاجات القمح الضرورية تشكل مقدار 3,4 مليون طن تقريباً، والإنتاج المحلي حالياً لا يغطي سوى: 53%، بينما العجز حوالي 1,6 مليون طن، ونسبة 47%.

اللحوم محلياً نصف حاجة السوريين

اللحوم: لقد كان هناك استقرار في الكميات المنتجة محلياً بين عامي 2016–2017 بحوالي 310 ألف طن سنوياً، بالمقابل كمية اللحوم التي يحتاجها السوريون سنوياً تبلغ 630 ألف طن، الفجوة بين الإنتاج وحاجة الاستهلاك حوالي 320 ألف طن بنسبة 51%، ويؤمن الإنتاج المحلي 49%.

إنتاج البيض أقل بـ 39%

الإنتاج المحلي من مادة البيض بلغ 2 مليار بيضة في عام 2016، بينما الاستهلاك السنوي يقدر بحوالي 3,3 مليار بيضة، وبالتالي الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك بمقدار 1,3 مليار بيضة وبنسبة 39%، وما ينتج محلياً يؤمن 61% من الطلب الكلي.

الزيت النباتي عجز بـ 64%

100 ألف طن كمية زيت الزيتون التي جرى إنتاجها خلال عام 2016، أقل من حاجة السوريين بحوالي 10 آلاف طن، أي: أن إجمالي الإنتاج المحلي من زيت الزيتون يؤمن حوالي 91% من الطلب المحلي، أما باقي الزيوت النباتية المقدرة بـ 166 ألف طن يجري تأمينها عن طريق الاستيراد، وعليه: فإن الإنتاج المحلي يؤمن 36% من الطلب المحلي فقط، أما الفجوة فتبلغ 176 ألف طن وبنسبة 64%. يتم تأمين معظمها عن طريق استيراد الزيوت النباتية عدا زيت الزيتون.

الكم الضروري من العناصر الغذائية الأساسية التي قد تتنوع لتضم أوسع من عدد من المكونات

45% عجز الحليب ومشتقاته

إنتاج حليب الأبقار فقط ومشتقاته كان يبلغ بالمجموع 1,7 مليون طن في عام 2011 وكان قادراً على تغطية الاستهلاك الضروري المقدر أعلاه بحوالي 1,2 مليون طن. أما الإنتاج الإجمالي من أنواع الحليب فكانت تبلغ 2,5 مليون طن، وتزيد عن الاستهلاك الضروري وفق السعرات الحرارية.
وفق تقارير الأمن الغذائي المحلية فإن إنتاج الحليب ومشتقاته انخفض إلى 668 ألف طن في عام 2015، ما يعني أن الإنتاج الحالي لا يستطيع أن يغطي إلا نسبة 55% من حاجات الاستهلاك الكلية للحليب ومشتقاته. والعجز يبلغ 532 ألف طن من الحليب، ونسبة 45%.

95% الاكتفاء الذاتي بالنسبة للخضار

الإنتاج المحلي من الخضار يبلغ وسطياً حوالي 1,9 مليون طن سنوياً، بينما تأمين كميات الخضار الضرورية لاستهلاك السوريين سنوياً يبلغ 2 مليون طن، ليكون العجز بمقدار 100 ألف طن وبنسبة 5%، أي: حوالي 95% من كميات الخضار الضرورية يجري إنتاجها محلياً.

الفواكه 83% إنتاج فائض

كمية الفواكه التي جرى إنتاجها في 2016 بلغت حوالي 3,1 مليون طن، بالمقابل تأمين الاستهلاك الكلي يتطلب 1,7 مليون طن سنوياً، وبالتالي يوجد حوالي 1,4 مليون طن زيادة عن حاجة الاستهلاك وبنسبة 83%.

السكر مستورد بالكامل

منذ عام 2015 توقف إنتاج السكر محلياً، بعد أن كان الإنتاج المحلي يؤمن حوالي 47% من حاجة السوريين بإنتاج 180 ألف طن ،حيث تراجع إنتاج الشوندر السكري من 1,8 مليون طن عام 2011 إلى حوالي 20 ألف طن في 2017، وبالتالي إجمالي الطلب المحلي يؤمن عن طريق الاستيراد.
مازال القطاع الزراعي قادراً على تأمين وسطي 51% من إجمالي الحاجات الأساسية لغذاء السوريين، بينما الفجوة بين حاجات الاستهلاك الضروري وحجم الإنتاج المحلي المتاح فتبلغ وسطياً حوالي 49%. ولكن هذا الإنتاج المتاح نظرياً لا يمكن أن يتحول إلى غذاء تستهلكه الأسر بشكل صحي ومتوازن، طالما أن تكاليف هذا الغذاء الضروري لأسرة دون المشروبات الأساسية تبلغ 90 ألف ليرة سورية تقريباً، ونسبة 260% من الأجر الوسطي 34 ألف ليرة... لذلك فإن قياس تكاليف تأمين منتجات السلة الغذائية ودعمها ضرورة سنذهب إليها لاحقاً.

*الأرقام مبنية على تقرير الإبداع الوطني والاعتماد على الذات_ تقرير الفاو الأضرار والخسائر في قطاع الزراعة السوري_ تقرير واقع الأمن الغذائي في سورية خلال الأزمة 2016.

نتج: نصف غذائنا الضروري

يحتاج الفرد إلى حوالي 2200- 2400 حريرة يومياً ليؤمن حاجاته الأساسية من المواد الغذائية المتنوعة:فما حاجة 23 مليون سوري؟ وما الذي يغطيه الإنتاج الغذائي المحلي في 2016؟

إنتاج عجز

القمح ومنتجاته

«+» الإنتاج الحالي: 1,8 مليون طن
الاستهلاك حد أدنى «خبز+ برغل»: 3,4 مليون طن

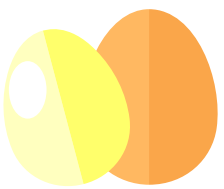

البيض

«+» الإنتاج الحالي: 2 مليار بيضة
الاستهلاك الضروري: 3,3 مليار بيضة

الحليب ومشتقاته

«+» الإنتاج الحالي: 668 ألف طن
الاستهلاك الضروري: 1,2 مليون طن

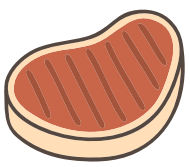

اللحوم

«+» الإنتاج الحالي: 310 ألف طن
الاستهلاك الضروري: 630 ألف طن

الخضار

«+» الإنتاج الحالي: 1,9 ألف طن
الاستهلاك الضروري: 2 مليون طن

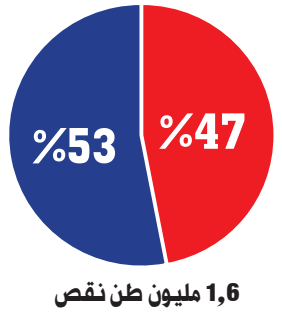

الفواكه

«+» الإنتاج الحالي: 3,1 مليون طن
الاستهلاك الضروري: 1,7 مليون طن

الزيوت

«+» الإنتاج الحالي: 100ألف طن
الاستهلاك الضروري: 276 ألف طن

الأرز

الاستهلاك الضروري: 295 ألف طن
100% استيراد

السكر

الاستهلاك الضروري: 276 ألف طن
100% استيراد

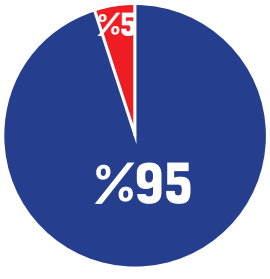

100 ألف طن نقص

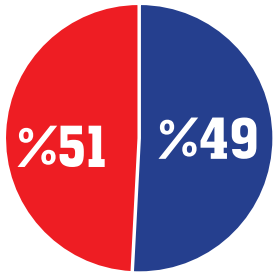

320ألف طن نقص

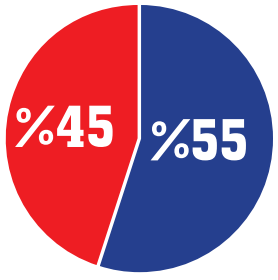

530 ألف طن نقص

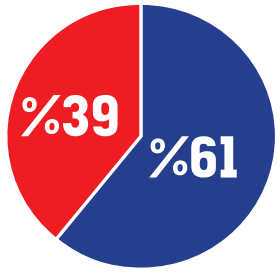

1,3 مليار بيضة نقص

1,6 مليون طن نقص

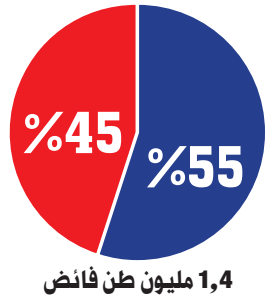

1,4 مليون طن فائض

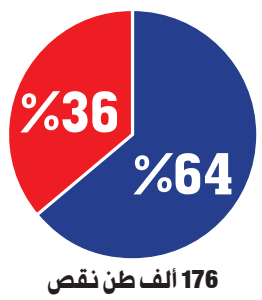

176 ألف طن نقص

%50 **23 مليون نسمة**

الإنتاج الغذائي في اللحظة الحالية يغطي نسبة 51% من الحاجات الضرورية لغذاء 23 مليون نسمة والعجز 49%

20 مليون نسمة **%65**

يغطي الإنتاج الغذائي حالياً نسبة 65% من الحاجات الضرورية لغذاء 20 مليون نسمة والعجز 35%

أوهام «سوليدير- سورية»...

تناقلت تصريحات إعلامية عن أحد العاملين في أجندة الإسكوا- الدردري «الوطنية لمستقبل سورية» بأن المدن السورية مدمرة إلى الحد الذي سنحتاج لتسوية بعضها بالأرض وبناء «سوليدير» مكانها، كما تنبع كل يوم شركة تطوير عقاري جديدة، حتى بلغ عددها 42 شركة خاصة. حيث ينظر البعض لصور الدمار السوري، على اعتبارها ورشة ربح عقاري ضخمة!

■ عشتار محمود

هل سأل أحدهم السؤال الموضوعي: من سيشتري هذه المساكن والمباني التي سيعمرها هؤلاء؟ وكيف ستدفع الأسر السورية لقاء هذا؟!

بلغ عدد المنازل المدمرة جزئياً أو كلياً 870– 1,5 مليون مسكن، حيث التقدير الأول للبنك الدولي في المحافظات الثماني الأكثر تضرراً، بينما كان الثاني للبنك الدولي أيضاً في منتصف عام 2014 لعموم سورية.

أكثر من 6 ملايين سوري نازحون داخلياً، وحوالي 5 ملايين لاجئون إقليمياً ودولياً، وهؤلاء كلهم كان لديهم منازل ما، ولا زال لديهم الحق في التعويض عن منازلهم. ويضاف إلى هذا أن التقارير الدولية كلها تقول: إن الفقر العام يطال 80% من السوريين، بينما تشكل تكاليف آجار المساكن نسبة 24% تقريباً من تكاليف المعيشة لأسرة في دمشق، وضعف الأجر الوسطي، وهناك الكثير من الدلالات الأخرى التي تقول بأن الأسر السورية لن تستطيع بأية حال أن تكون محركاً لسوق العقارات التي يتوعد المستثمرون بها، ويقيمون لها «ماكيتات وتصورات دولارية»...

هل ستدفع الأسر والأجور؟

من سيدفع للمستثمرين العقاريين عوائد استثماراتهم، ونسبة أرباحهم؟ منطقياً، على «مستهلكي المنازل والعقارات» أن يدفعوا قيمة هذه الاستثمارات وأرباحها، من دخولهم... ولكن هذا سيعني أن مسألة تعويض المساكن قد طويت جانباً، وأن على أصحاب الدخول المنخفضة في سورية من الغالبية الساحقة الذين لا يملكون منازلاً، أن يكونوا قادرين على اقتطاع جزء إضافي من دخولهم لتمويل المساكن الموعودة، بقيمة استثماراتها وأرباح مستثمريها العقاريين، وفوائد مموليّ قروض السكن! أي: على دخول الأسر أن تغطي قيمة هذه الاستثمارات وأرباحها... ولا يمكن أن يحدث هذا إطلاقاً في ظل الدخول والأجور الحالية، بل عليها أن تتضاعف مرات عدة، لتكون قادرة على تأمين الحاجات الضرورية، ومن ثم فائضاً للقروض العقارية! والمفارقة أن مضاعفة الأجور والدخول الصغيرة السورية، يعني تقليص حصة الربح الكبير، ومن ضمنها أرباح العقارات!

إذاً، هذا السيناريو قائم على فكرة: أن دخل الأجور سيرتفع إلى الحد القادر على تمويل هذه الأرباح، وهو يتجاهل أن زيادة الدخول والأجور في سورية لا يمكن أن تحصل طالما أن الاستثمار عقاري، وحصته من الربح كبيرة، والأهم: أنه يتجاهل ميزان القوى المحلي الذي سيقول: إن حرمان 13 مليون سوري من تعويضة منازلهم، سيتحول إلى تأثيرات سياسية واجتماعية تقلب معادلة الأجور والأرباح، والسياسة الاقتصادية ككل على رأس كبار الرابحين.

لذلك فإن المستثمرين العقاريين لا يخططون ليحصلوا على أرباحهم من دخول وأجور الأسر السورية... فمن أين إذاً؟

الربح من الفشل!

الأغلب، أن السوق العقارية لا تجهز نفسها لاحتمالات شراء فقراء السوريين للبيوت... بل تعتمد على «السلبطة» على موارد تمويل إعادة الإعمار الدولية التي يتوقعونها، وتنوي إعمار المدن بالمجمعات التجارية ومنازل الأغنياء، كالتي أقيمت وستقام في كفرسوسة على أنقاض بساتين ومنازل أهل المنطقة.

حيث يعتقد البعض أنه، وكما حصل في لبنان مثلاً، ستتدفق الأموال والمساعدات والمنح مرتبطة بمشاريع عقارية كبرى لأمراء الحرب، و«رجال البزنس»، وسيكون لهؤلاء القدرة على تركيز الموارد في نفخ قطاع التمويل والإنشاء العقاري، الذي يعطي إيحاءات بالازدهار السريع، ويجذب إليه الموارد والأموال نتيجة «النتائج السريعة»، وتنشأ بالتالي مضاربات على أسعار العقارات، تجذب إليها الأموال دولياً ومحلياً، ويتحول شراء العقارات وبيعها إلى نشاط أساس لرؤوس الأموال.

أي: عملياً يبني هؤلاء في استثماراتهم العقارية على تضخم أسعار العقارات، وعلى مركزة الموارد فيها، وجذب الباقي إليها. وتقوم الوعود الاستثمارية العقارية الكبرى على حجب الموارد عن قطاعات أخرى، وعلى فشل عملية إدارة الموارد، مقابل توسع شريحة الممولين الكبار، والساعين إلى تبييض أموالهم في الريع العقاري.

يقف في وجه التمويل والاستثمار وبالتالي الربح العقاري الكبير عوائق جدية في سورية

عوائق في وجه الربح العقاري؟

يقف في وجه التمويل والاستثمار، وبالتالي الربح العقاري الكبير، عوائق جدية في سورية. أولها: أن هذا الربح يرتبط بمسألة اجتماعية معقدة وهي التعويض والسكن لملايين من السوريين، وبالتالي وزنهم في فرض حلول اجتماعية الطابع، تتناقض مع الربح العقاري. وثانيها: أن حجم المهمات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى لن يسمح بمركزة الموارد في بناء الأبراج والمجمعات المضاربية المعزولة عن سياق المهمات الاقتصادية الكبرى، التي تواجه إعادة النمو الحقيقي في سورية، فالموارد مطلوبة لإحياء البنى التحتية والصناعة، ولإيواء الملايين، ولتأمين غذائهم، ولتشكيل فرص عمل واسعة ومستدامة، ولسد ثغرات التعليم والصحة. وستفرض الوقائع القاسية لمعالجة التدهور، أن يكون للقطاع الإنشائي العقاري حجم محدد، وربح محجم قدر الإمكان. أما ثالثها: وهو الأهم: إن مسألة نجاح إعادة الإعمار في سورية أو فشلها، هي مسألة سياسية دولية، فالقوى الدولية التي تريد سحب العنف وإرساء الاستقرار، لن تحول الموارد أو المساعدات، إلى شرائح المضاربين العقاريين، وسيتلاقى هذا الاتجاه الدولي مع مصالح عموم السوريين، ويتناقض مع مصالح قلة المبيضين والمضاربين، الذين لن يجدون ظرفاً دولياً ومحلياً يخدمهم كالذي توفر للحريري وأمراء الحرب اللبنانية.

■ *سوليدير: الشركة اللبنانية لتطوير وإعادة إعمار وسط بيروت، ورئيس الحكومة اللبناني رفيق الحريري أكبر المساهمين فيها.

أزمة السكن في سورية أزمة اجتماعية، وحلها لن يكون بمفاهيم الاستثمار وربحه، والتمويل وفوائده. بل حلها يجب أن يكون اقتصادياً_ اجتماعياً، كما حصل ويحصل في مجمل البلدان التي تتبنى سياسات السكن الشعبي، وتتوسع بها بعد الأزمة العالمية، مثل: فنزويلا والصين والهند... وجوهر هذا الحل يجب أن يعتمد على أنه إذا أردنا أن نبني مليوني مسكن، فإنها يجب أن تكون على أراضٍ عامة، لا ندفع ثمنها، ويجب أن تكون شركات إنشائها ومعداتها وقواها العاملة ممولة بخطة التعويض الاجتماعي المستحقة للسوريين الذين خسروا جنى عمرهم، الذي وضعوه يوماً في البيوت التي تدمرت. أي: «أرض مجانية، وكلف مدعومة» لمهمة بناء المجمعات السكنية الضرورية، لمن خسروا بيوتهم، ومن قضوا أيامهم في السكن العشوائي...وعندها فإن الموارد لن تتجه نحو المضاربة العقارية، وستضطر للخضوع لعملية تخفيض معدل الربح والأسعار في قطاع الإنشاءات. وكل ما سبق سيبنى على الوزن الاجتماعي لملايين المحرومين الذين سينقلون الموارد من الربح للتعويض، وليس العكس كما يتوهم البعض.

حرب الصين على الاستغلال

عندما تمتلك الصين قرابة 1,4 مليار نسمة، ونسبة 18% من القوى العاملة عبر العالم، فإنها عملياً تمتلك جزءاً هاماً من منبع الثروة العالمية، أي: العمل البشري، وعندما تستهدف الصين رفع مستوى قواها العاملة، وانتشال مئات الملايين من الفقر، فإن آثار هذا ليست صينية فقط، بل لهذا تأثير على مواجهة الاستغلال عالمياً...

قوى عاملة أعلى أجراً أكثر تطوراً

أكثر من 910 مليون نسمة في الصين في عمر العمل، وبينهم 760 مليون تقريباً من القوى العاملة، ممن يصرفون ساعات عملهم متفاعلين مع الآلات في المصانع والورش الكبرى، ومع المعدات في المزارع، ومع العربات في النقل، ومع منتجات المخابر والعلوم والأبحاث، ومع الحجم الهائل لأعمال التجارة والتمويل، والإدارة والتعليم والصحة وغيرها...

يتراجع عدد القوى العاملة في الصين، فخلال خمس سنوات خسرت الصين أكثر من 19 مليوناً من قواها العاملة. وهذا ناتج عن أن الذين يتجاوزون سن الـ 59 سنة ويتقاعدون عن العمل تعدادهم السنوي أعلى ممن يدخلون في سن الـ 15 سنة. ويضاف إلى هذا أن نسبة هامة من القوى العاملة في المرحلة بين 15– 24 سنة لا تدخل سوق العمل، بل تكمل تعليمها، حيث أصبح نصف الداخلين الجدد إلى سوق العمل الصينية سنوياً من حملة الشهادات الجامعية.

وإضافة إلى ذلك فإن الآلات في الورش والمعامل الصينية، وحتى في المزارع تزداد، مقابل تراجع عدد العمال. حيث أن معدل كثافة العمال مقابل الآلات في مجمل الشركات الصينية يتراجع بمعدلات متسارعة سنوياً، وأكثر من الثلث: «–35,5% في 2011، – 37,2% في 2012، –36,2% في عام 2013».

وبالمقابل ترتفع الأجور في القطاعات كافة في الصين: «+11,3% في 2011، 10,5% في 2012، 9,7% في 2013».

وهذا جميعه يدل على أن الصين تنتقل بسرعة وبشكل منظم، من نمط الإنتاج المعتمد على كم عمالة كبير ورخيص، إلى عمالة أكثر تعليماً، وبأجور أعلى وتستخدم آلات ومعدات أكثر عدداً وتطوراً.

انجذبت رؤوس الأموال الغربية إلى الصين منذ الانفتاح النيوليبرالي في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، لسبب أساس هو: انخفاض تكلفة القوى العاملة في الصين، وما ينتج عنها من معدل ربح مرتفع، ناجم عن إمكانية رفع معدل الاستغلال، وزيادة الربح مقابل الأجور المنخفضة. ومجمل المؤشرات السابقة تدل على أن الصين تطوي صفحة الاعتماد في نموها على رخص قوة عملها، وتخفف من الاستغلال الحاد لقوى المال العالمية للقوى العاملة الصينية هائلة العدد.

3 تريليون يوان... و 600 مليون خارج الفقر

لا تعمل الصين فقط على رفع حصة أجور عمالها من ناتجها الإجمالي، وعلى عكس عمل قانون الاستغلال. بل تذهب إلى مسألة الفقر، أي: إلى مجمل النتائج الاقتصادية الاجتماعية التي نجمت عن مرحلة النمو الكبرى المشوّهة ليبرالياً، والتي أثرت إلى حد بعيد على مئات الملايين من فقراء الصين.

فبين عامي 1990– 2011 كانت الصين قد انتشلت أكثر من 439 مليون من الفقر، وهؤلاء هم نسبة 48% من فقراء العالم في حينها. وفي نهاية عام 2015 كانت الصين قد انتشلت أكثر من 600 مليون من الفقر، وبقي أمام الصين تحد 70 مليون من الفقراء الموجودين في الريف، يعيشون تحت خط الفقر المحلي، الذي تحدده الصين بـ 2800 يوان، وهو أعلى من معدلات الفقر المحددة عالمياً بـ 1,9 دولار يومياً.

وفي خطة مواجهة الفقر الشاملة التي ينبغي أن تنتهي في عام 2020، فإن الصين وزعت أهدافها وفق فئتين من الفقراء: من هم غير قادرين على إنتاج دخولهم وإعالة أنفسهم، ومن ينبغي أن تتم عملية تطوير قدرات إنتاجهم للدخول بشكل منظم.

فمقابل 20 مليون من هؤلاء سيحصلون على الرعاية الاجتماعية المباشرة، فإن 30 مليون سيتجاوزون الفقر بنقلهم الممنهج إلى الصناعة، و10 ملايين عبر التعليم والتدريب، و5 ملايين بنقلهم من المناطق النائية إلى مساكن ريفية جديدة في مراكز البلدات، و5 ملايين آخرين سيتيح الحفاظ على بيئة عملهم الزراعي، وحماية البيئة مجالاً لحصولهم على دخول إضافية مباشرة تنتشلهم من الفقر.

الـ 600 مليون السابقة خرجوا من الفقر بعمليات منظمة، منذ مطلع التسعينيات، واشتدت بعد عام 2010، اعتمدت على التمويل الحكومي الواسع لمحاربة الفقر، وتقدر مجمل مبالغه بـ 3 تريليون يوان بين 2001–2014 شملت: توسيع البنى التحتية، وتوسيع إنفاق التعليم والصحة، وتوسيع التمويل الإنتاجي المباشر في الزراعة، وفي الصناعات الصغيرة وغيرها...

«الوجبة» في دير الزور أغلى من نيويورك بـ 158 مرة!

بلغ عدد الجوعى عبر العالم في عام 2016: 795 مليون شخص، ومن المتوقع ارتفاعه في عام 2017.

صدر تقرير لبرنامج الغذاء العالمي WFP، يحاول أن يجد طريقة لقياس التكاليف الحقيقية للصحن ذاته من الغذاء عبر العالم، ليتبين أن صحن الغذاء في نيويورك مثلاً، أقل تكلفة من صحن الغذاء في مدن الدول النامية المحسوبة كافة...

اعتمدت المنظمة على أخذ تكلفة صحن من الأرز والفول، دون زيوت، وبالكمية ذاتها، وقاست تكلفة هذا الصحن وفق الأسعار المحلية لمجموعة من المدن عبر العالم. ولا تؤخذ التكلفة الحقيقية بمقارنة الأسعار المحلية فقط، بل بهذه التكلفة مقارنة بالأجر. وبناء عليه: تم نسبة التكلفة إلى وسطي الأجر اليومي للفرد في كل بلد من هذه البلدان. ليتبين بطبيعة الحال بأن أبناء دول الجنوب، نسبة كبيرة من دخلهم اليومي مقابل الطعام، بينما في دول الشمال فإن تكلفة الغذاء هذه بالقياس إلى الدخل لا تشكل إلا نسبة 0,6% من الأجر اليومي للفرد في نيويورك على سبيل المثال! بينما تشكل هذه التكلفة في جنوب السودان نسبة 155% من وسطي الدخل اليومي للفرد.

ما يعني أن الأمريكي الذي يدفع على هذه الوجبة 1,2 دولار تشكل نسبة 0,6% من الدخل، عليه أن يدفع مقابلها 321 دولار إذا كان حاله كحال الفرد في جنوب السودان الذي يدفع مقابل صحن الغذاء نسبة 155% من دخله اليومي... وهو ما يسمى قياس الأسعار بالقدرة الشرائية.

ووفق هذا المقياس نورد في الجدول التالي التكلفة الحقيقية لصحن من الأرز والفول في مجموعة من الدول عبر العالم. أولاً: من حيث نسبة تكلفة الصحن إلى الدخل اليومي الوسطي للفرد، وثانياً: كلفته الفعلية كنسبة من الدخل اليومي للفرد في الولايات المتحدة والبالغ 207 دولار يومياً في عام 2016.

الدولة	كلفة صحن الغذاء من الدخل %	التكلفة الحقيقية لصحن الغذاء- $
الولايات المتحدة	0,6	1,2
الهند	4,5	9,2
اليمن	22	46
سورية – دير الزور	115	190
جنوب السودان	155	321

وجدتها

■ د. عروب المصري

بين الدائري الطبيعي والخطي الرأسمالي؟

يظهر التناقض البيئي للنظام الرأسمالي، حيث لا يهم أين يذهب شيء، ما لم يعد إلى الدخول إلى دائرة رأس المال، ويعكس حقيقة أن الإنتاج الاقتصادي في ظل الظروف الرأسمالية المعاصرة ليس حقاً نظاماً دائرياً «كما هو الحال في الطبيعة» ولكنه نظام خطي واحد، تشغيلٌ من المصادر إلى المصبات التي تفيض الآن. وقال الاقتصادي البيئي نيكولاس جورجسكو-رويغن: إن «التناظر الإيجابي- حيث لا يوجد أي إبداع لا يوجد عائد- تفيد وجهة نظر رجال الأعمال في الحياة الاقتصادية». ويعتبر التلوث الناجم عن الإنتاج «خارجياً» لا يشكل جزءاً من التكاليف للشركة.

وفي المجتمعات التي تسبق مرحلة ما قبل رأس المال، أعيد تدوير معظم النفايات الناتجة عن الإنتاج الزراعي بما يتفق تماماً مع القوانين البيئية. أما في المجتمع الرأسمالي المتطور، فعلى النقيض من ذلك، تبدو إعادة التدوير صعبة للغاية، بسبب درجة تقسيم الطبيعة. فعلى سبيل المثال: تتم إزالة الماشية من المراعي وتربيتها في حقول التسمين؛ فإن نفاياتها الطبيعية، بدلاً من أن تفيد في تسميد التربة، تصبح شكلاً خطيراً من التلوث. أو، لنأخذ مثالاً آخر، هو: البلاستيك: الذي حلّ محل الخشب والصلب بشكل متزايد، وغيره من المواد، غير القابلة للتحلل. حيث في الاقتصاد الحالي، يتم تحويل السلع، خطياً، إلى نفايات: المحاصيل في المجاري. اليورانيوم إلى مخلفات مشعة؛ والبترول والكلور إلى ديوكسين. الوقود الأحفوري إلى ثاني أكسيد الكربون .... نهاية الخط هي دائماً النفايات، والاعتداء على العمليات الدورية التي تحافظ على المحيط البيئي.

لا يعتبر مبدأ بيئياً أن الطبيعة تعرف على أفضل وجه، بل لدينا المبدأ المناهض للبيئة الذي يقول: إن السوق الحر هو الذي يعرف على نحو أفضل، لأنه يحكم بشكل متزايد في كل مناحي الحياة في ظل الرأسمالية. على سبيل المثال: لم يعد ينظر إلى الغذاء أساساً باعتباره شكلاً من أشكال التغذية، ولكن كوسيلة لكسب الأرباح، حيث يتم التضحية بالقيمة الغذائية مقابل الكميات.

aroub@kassioun.org

العلم والعمال.. علاقة حرية

للعِلم دور أساس في تطوير المجتمعات، إن كان في تطوير أدوات الإنتاج المادي، علوم الطبيعة والكون عامّة، أو في دراسة جوانب الحياة الاجتماعية كافةً والكشف عن قوانين ظواهرها. وهو ما يعود على المجتمع بالانتقال إلى نمط حياة أكثر تقدماً «طبعاً في مجتمع نقيض لنمط الإمبريالية التدميرية الرّاهن المتعارض مع كل تقدّم وحياة».

■ محمد المعوش

والنتيجة المباشرة لدور العلوم على حياة القوى الاجتماعية العاملة «حُكماً- حيث قوى الرّبع والاستغلال عامة تغيب في مجتمع نقيض للرأسمالية» تُتوسّطها مراحل زمنيّة عمليّة تطول أو تقصر حسب الميدان الذي يجري فيه التطور العلمي المحدَّد كتطور الإنتاج، وزيادة الخيرات، وغيرها من التطبيقات العملية لنتائج للعلوم «الطب، النقل، الاتصالات...».

طرقٌ أكثر تلاَمساً بين العلوم وحياة القُوى الاجتماعية المُنتجة؟

في ظل الرأسمالية يمكن القول وبشكل عام: إن العلم السائد خادم للنهب والتدمير الإمبريالي، والذي بدوره يتعارض نظرياً وتطبيقياً مع الإنسان والطبيعة، والمواد المنشورة على صفحات «قاسيون» تشير بشكل مستمر إلى أمثلة عن النتيجة التدميرية -الاستغلالية للعلم السائد. هذه الخدمة «العلميّة» تتناقض مع حياة القوى العاملة ليس فقط بالمعنى العام للعلاقة الاستغلالية، بل حتى في العملية الملموسة لنهب فائض القيمة، أي: عمليّة العمل نفسها كوجود للعامل.

وهذا ليس بجديد، ولكن هذا التّمهيد هو مدخل يمكن أن يشير إلى بند محدد على جدول أعمال وبرامج أحزاب التغيير الجذري في دُولنا.

علم «بيئة العمل» أو «هندسة العَمل» «Ergonomics»

علم بيئة العمل أو هندسة العمل «الإنتاج المادي نفسه» هو حقل واسع الانتشار عالمياً وخصوصاً في المجتمعات الصناعية التي تتعقد فيها بيئة العمل، والتي تبتغي مردوداً ربحيّاً عالياً ولتقليل الحوادث التي قد تشكل عرقلة لخط الإنتاج «وليس كما يدّعون زوراً أنهم مهتمون بحياة العامل كرأسماليين».

هذا القطاع عامة ضعيف أو شبه غائب في المجتمعات التي يغلب عليها اقتصاد الريع أساساً، أو حتى في القطاعات الريعية ضمن مجتمعات تعتمد على التصنيع بنسب وازنة.

وللتكثيف، فإن علم- هندسة «بيئة العمل» هو: دراسة متطلبات وظروف وشروط وخطوات وأهداف عملية العمل الملموسة «مهمات العمل» من أجل الخروج بتنظيم عملية «أعلى إنتاجية» «ربحية» وأقل مشاكل وحوادث، وأسرع وأكثر «سهولة» ووضوحاً للعُمّال. وتطور هذا المجال خصوصاً بعد دخول التكنولوجيا الحديثة في عملية العمل، وهو ما أضاف مهاماً من مستوى نوعي جديد، إلى بيئة العمل.

التناقض مجدداً

ككل حقل علمي يحضر التّناقض الفكري هنا ما بين التيار الماركسي، والتيارات البورجوازية عامة. فحيث إن العلم الرأسمالي يقوم على دعم «النّعمية عن» مبدأ الاستغلال أساساً فهو في موقفه من بيئة العمل «الإنتاج» في تناقض موضوعي مع ما يدّعيه أنه يطمح إلى «إزالة الصّعوبات» من أمام مهمّات العامل.

التناقض الموضوعي هذا عبّر عنه عدّة علماء اشتراكيين، في أن هندسة بيئة العمل التي تعتمد على علم العمل نفسه وعلم النفس التطبيقي، وغيرها كالميكانيك وعلم الحركة «Kinetics» بمعزل عن نقاش نمط الإنتاج نفسه، تهدف إلى تثبيت الاستغلال أساساً كونها لا تكشف جوهر التناقض والأزمة في عملية العمل ككل، ليس فقط كتناقضات عملية «إجرائية» كاستيعاب أداة العمل، أو عدم وضوح خطوات وخيارات مهمة العمل مثلاً.

نظرية النشاط مجدداً

عدة مقالات سابقة عرضت «نظرية النشاط» «التاريخية-الثقافية، فيغوتسكي، ليونتييف...في الاتحاد السوفياتي»، وفيها: أن نشاط الإنسان هو شامل كلي لا يمكن تجزيئه. وهو نظام تلتحم فيه حاجات الإنسان ورغباته وأهدافه ومشاعره، وشروط النشاط والعلاقة بين الأشياء التي يقع فعل الإنسان عليها، والعلاقة ما بين البشر في عملية النشاط وظروف نشاطهم.

هكذا، وباعتبارها، ولأن النشاط الإنساني ككل، محكوم بتناقض أساس في الرأسمالية، القائم على الملكيّة الخاصة لوسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج والتقسيم العالي للعمل، وتغرب العامل عن منتوج عمله، فلا يمكن حل التناقض الداخلي للنشاط- الذي هو بجوهره إنتاج الحياة المادية ككل، إلا من خلال كسر التناقض الأساس نفسه «اشتراكياً عبر الملكية العامة لوسائل الإنتاج» مهما جزأنا هذا النشاط إلى مهامٍ أو ميادين فرعية.

هكذا، ومهما تم تنظيم عملية العمل، يبقى التناقض قائماً ما بين الدوافع والحاجات والرغبات الإنسانية، وبين عملية العمل التي تُخضع الإنسان لها لا العكس، والتي يعاد تنظيمها بكسر الاستغلال، حيث ينحلُ التناقض بين الحاجات والرغبات والدوافع والأهداف الإنسانية، وبين شروطها وعلاقاتها وظروفها وغاياتها «توسع في هذا البحث العلماء السوفييت في تطويرهم لبيئة العمل على أرضية اشتراكية».

وينشط في المجال حالياً الباحث يرجو انغستروم «Yrjö Engestrom» في معهد «النشاط» في جامعة هيلسنكي«فنلندا» حيث يُصنّف من «الجيل الثالث» في نظرية «النشاط»، كصاحب نظرية «التعلُم التوسعي»، والمستخدمة أبحاثه في التربية والتدريب والتعليم، وتنظيم عملية العمل مثالاً.

كون جدول أعمال أحزاب التغيير الجذري، يضع حلاً للتناقض الأساس في عملية النشاط، فهذا يتضمن بالضرورة إذاً مجمل طرح تطوير بيئة العمل وتنظيمها علمياً أمام العُمال «جسدياً وذهنياً»، خصوصاً في تعقدها. بل هو يضع هذا الطّرح على سكّته الصحيحة، في تماسّ الإنسان في جوهر وجوده ككائن منتج مع ميدان علمي يطال هذا الجوهر ويلامسه في تحققه.

«النووي الإيراني» يعرّي شقاق واشنطن

بعد مداولات مكثّفة داخل الكونغرس الأمريكي، وبين أعضاء الإدارة الأمريكية بين الرئيس ترامب ومستشاريه، ووزيري الدفاع والخارجية، خرج الرئيس معلناً: أنه لن يصدق على الاتفاق النووي الإيراني، دون أن يعلن انسحاب الولايات المتحدة منه، ليحيل الحسم في هذه المسألة إلى الكونغرس، في مدة أقصاها شهران من تاريخه، بحسب قانون «مراجعة الاتفاق النووي الإيراني» المعتمد من النواب الأمريكيين في أعقاب توقيع الاتفاق عام 5102 بين إيران و«مجموعة 5+1»...

المواقف المعارضة لترامب لا تعني تحول خصومه إلى دعاة سلام إنما يجري استخدام الأحداث الجارية ومنها ملف النووي الإيراني سياسياً ضمن صراع داخلي أوسع

■ فادي خضر

هذا القرار الأمريكي، أعقبه ردود أفعال واضحة من دول الاتحاد الأوروبي وروسيا، وأخرى من إيران المعني الأول بالموقف الأمريكي المذكور، باعتبار أن «الاتفاق النووي الإيراني»، مصادق عليه في مجلس الأمن الدولي، أي: على أساس توافق دولي متعدد الجهات ولا يخص واشنطن وحدها ...

صراع أمريكي - أمريكي

شهدت الأسابيع القليلة الماضية مداولات واسعة داخل أروقة الإدارة الأمريكية قبل موعد «إعادة التصديق على الاتفاق»، لكن الملفت أن هذه المسألة أظهرت علناً، مستوى التشنج بين ممثلي «النخب» الأمريكية بمستويات غير مسبوقة، كمحصلة لجملة الخلافات المتراكمة في التعاطي مع القضايا الداخلية والخارجية، وبالتالي فإن حجم الأزمة التي رافقت التصديق من عدمه، هي النقطة التي أفاضت الكأس داخل أمريكا.

والملاحظ: أن معارضي الرئيس الأمريكي في نزعته نحو إلغاء الاتفاق، توزعوا بين ما يسمى «الحمائم» و«الصقور». ولم تقتصر معارضة ترامب وما يمثله على «الحزب الديمقراطي» – حسب التوزيع الكلاسيكي المصدّر إعلامياً للسلطة والمعارضة في أمريكا– الأمر الذي يعتبر مؤشراً على وجود خلل في توزيع الأدوار والصلاحيات والمكاسب داخلياً وخارجياً، بين من اعتادوا على نمط محدد من إدارة الأزمات وإمكانات تصديرها، في مرحلة سابقة اتسمت بتوافر أغلب أدوات السيطرة والهيمنة الأمريكية على الموارد العالمية.

وكمثال على ذلك، لاقى جناح الرئيس ترامب معارضة علنية من وزير دفاعه، جيمس ماتيس، الذي أفاد أمام إحدى لجان مجلس الشيوخ، قبل أيام على قرار ترامب: بأن «الاستمرار في الاتفاق يخدم مصلحة أمريكا الأمنية»، كذلك أكد رئيس «هيئة الأركان الأمريكية المشتركة» الجنرال، جوزيف دانفورد، على أهمية المضي بالاتفاق النووي.

في السياق ذاته قال، جو بايدن، نائب الرئيس الأمريكي الأسبق: إن الانسحاب من الاتفاق «لا يعزل النظام الإيراني بل يعزل الولايات المتحدة الأمريكية في العالم»، بينما أكد السيناتور «الديمقراطي»، تيم كاين، المرشح السابق لمنصب نائب الرئيس: إنّ «الاتفاق النووي الإيراني يجعل الولايات المتحدة أكثر أمناً» مضيفاً: «لا تأخذوا هذه الحقيقة من كلامي، إسألوا وزير دفاع ترامب».

كما يظهر الصراع داخل أروقة البيت الأبيض بشكل أوضح، من خلال حديث، بوب كوركر، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، والمرشح السابق لمنصب وزير الخارجية في الإدارة الحالية، عن توازنات القوى داخل الإدارة الحالية صراحةً، بالإشارة إلى أن وجود الثلاثي، جيمس ماتيس «وزير الدفاع»، وجون كيلي «كبير الموظفين في البيت الأبيض»، وريكس تيلرسون «وزير الخارجية»، يحول دون وقوع البلاد في الفوضى. وفي مقابلة سابقة مع صحيفة «نيويورك تايمز»، 8 تشرين أول الحالي، صرح كوركر بأن «تصرفات الرئيس خلال الأزمات العالمية المستجدة يشكل خطراً واضحاً وفورياً على السلام العالمي، وأنه يوجه تهديدات طائشة لدول أخرى، يمكن أن تضع بلادنا على سكة حرب عالمية ثالثة».

في المقابل: يشير ترامب من جهته إلى أحد مضامين الخلاف ببعده الداخلي وذلك بالقول رداً على منتقديه: «إن المشاركين في الاتفاق يجنون أموالاً طائلة من صفقاتهم التجارية مع إيران». هنا من الضرورة بمكان، التأكيد على أن المواقف المعارضة لترامب وما يمثله داخل الإدارة الأمريكية، لا تعني بأية حال من الأحوال تحول خصومه إلى دعاة سلام على مستوى العالم، إنما يجري استخدام الأحداث الجارية، ومنها الملف النووي الإيراني سياسياً، ضمن صراع داخلي أوسع، يشمل التعديلات الضريبية المقترحة من الإدارة الحالية، ومدى الالتزام بالاتفاقيات الدولية الأخرى كاتفاقية «الشراكة التجارية عبر المحيط الهادي»، و«اتفاق التبادل الحر لدول أمريكا الشمالية»، والعلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، وغيرها الكثير من الملفات التي يجب إعادة النظر بالتعامل معها بما يتناسب مع وضع الولايات المتحدة الأمريكية «غير المهيمن» كما اعتادت الإدارات السابقة.

هذه المسألة أظهرت علناً مستوى الخلاف بين ممثلي النخب الأمريكية بمستويات غير مسبوقة

تباينات دولية

في بيان مشترك لهم، حذر قادة فرنسا وألمانيا وبريطانيا، بعد قرار ترامب عدم التصديق على الاتفاق، من اتخاذ قرارات قد تضر بالاتفاق النووي مع إيران، مثل: إعادة فرض عقوبات، مشاطرين الولايات المتحدة المخاوف بشأن برنامج إيران للصواريخ الباليستية، والأنشطة «المزعزعة للاستقرار في المنطقة» بحسب تعبيرهم، وأنهم على استعداد للعمل مع واشنطن لتبديد هذه المخاوف. في السياق نفسه، أكدت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني: أنه لا سلطة للرئيس الأميركي في إلغاء الاتفاق، وقالت: إن «رئيس الولايات المتحدة لديه سلطات عديدة، ولكن ليس هذه السلطة».

في المقابل: أظهرت السعودية تأييدها المطلق لما أسمته «الاستراتيجية الحازمة»، التي أعلن عنها ترامب اتجاه إيران ونهجها «العدائي». حيث «أشادت الرياض برؤية ترامب في هذا الشأن والتزامه بالعمل مع حلفاء واشنطن في المنطقة، لمواجهة التحديات المشتركة وعلى رأسها سياسات وتحركات إيران العدوانية في المنطقة»، وذلك حسب ما أوردته وكالات أنباء، في إشارة إلى إعادة تأكيد السعوديةً لنفسها على أنها الحليف الأول لواشنطن في المنطقة، وهو ما يعني أنها مرجحة لتحمل تبعات تراجع النفوذ الأمريكي المستمر في المنطقة.

يمكن القول: أنه على الرغم من التنسيق العالي المعتاد في الكثير من الملفات الدولية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، إلّا أن مسارعة أوروبا اليوم إلى رفض نوايا إلغاء الاتفاق النووي، له اعتبارات عديدة وأهمها: اقتصادية، حيث تثبت مجريات الأحداث العالمية بشكل أوضح يوماً بعد يوم، ضيق الأفق أمام الأوروبيين في حال حافظوا على ارتباطهم الوثيق بواشنطن سياسياً واقتصادياً، مقابل الفرص التي تتيحها لهم دول أخرى صاعدة. وبالتالي تعتبر العلاقات الإيرانية_ الأوروبية ضرورة يجب الحفاظ عليها أوروبياً، كفرصة استثمارية بدأت تخط طريقها بتوقيع اتفاقيات، بلغت قيمتها عشرات المليارات، في مجالات النقل الجوي والنفط والطاقات المتجددة وغيرها.

دلالات «أزمة تأشيرات» واشنطن وأنقرة

أزمة دبلوماسية جديدة ظهرت في العلاقات الأمريكية_ التركية، فيما عرف بـ«أزمة التأشيرات»، بعد تعليق منحها من قبل الجانب الأمريكي في 8 تشرين الأول الحالي، رداً على اعتقال موظف تركي في القنصلية الأمريكية في أنقرة، وموظفاً في إدارة مكافحة المخدرات الأميركية في اسطنبول، للاشتباه في صلتهما بمحاولة الانقلاب في تركيا العام الماضي، وهو اتهامٌ ترفضه واشنطن. ليتبعه مباشرةً رد تركي مماثل، بتعليق السفارة التركية في واشنطن منح التأشيرات لدخول أراضيها ...

■ وائل سعد

يقول إبراهيم كاراغول، «رئيس تحرير صحيفة بني شفق»، المقربة من الحزب الحاكم، في مقال له تبع الأحداث المذكورة: «هذه التطورات الأخيرة هي آخر حلقة في حرب واشنطن غير المعلنة على تركيا»، مضيفاً: إن هدف واشنطن هو «السيطرة على الرئيس أردوغان من أجل سحب تركيا إلى المدار الأمريكي»، فهل تشهد العلاقة بين واشنطن وأنقرة فعلاً تغيرات كبرى في المرحلة المقبلة ؟...

ذهاب تركيا اتجاه تنسيق إقليمي مع العراق وإيران ومع روسيا باعتبارها الطرف الأكثر جدية في محاربة الإرهاب هو ضرورة تتعلق بالأمن القومي التركي

ضرورات النجاة التركية

الحقيقة، أن ما يمكن تسميته بالافتراق في السياسات الأمريكية_ التركية قد بدأ فعلاً، وتسارع على إثر الانقلاب الفاشل في تموز 2016، بعد اجتماع قرائن العلاقة الأمريكية بهذا الانقلاب لدى السلطات التركية، لكن في الوقت نفسه لا يمكن التنبؤ بافتراق مُيَسّر في العلاقات بين البلدين، بالنظر إلى عقود طويلة من التحالف الرصين بينهما، وبالتالي ظهور تعقيدات وشد وجذب مستمر عند كل اختبار لتلكَ العلاقةْ.

من المؤكد أن تركيا باتت تستشعر جدياً إمكانية انتقال مشروع الفوضى_ أمريكي الصنع والإدارة- نحوها، انطلاقاً من تجربة الانقلاب الفاشل، إضافة إلى احتمال استثمار التناقضات التركية المتعلقة بالمسائل القومية في تفجير الوضع الداخلي، بالتالي: إن ذهاب تركيا اتجاه تنسيق إقليمي مع العراق وإيران، ومع روسيا باعتبارها الطرف الأكثر جدية في محاربة الإرهاب، هو ضرورة تتعلق بالأمن القومي التركي، بغض النظر عن الأطر التقليدية التي ترسم العلاقات التركية مع دول المنطقة والعالم.

في هذا السياق يقول «كبير مستشاري رئاسة الوزراء التركية»، عمر فاروق كوركماز، في لقاء متلفز: إن «تركيا لها علاقات قديمة جداً مع الولايات المتحدة ولديها اتفاقيات كثيرة»، وإن «تركيا تعتبر الولايات المتحدة حليفاً مهماً وجيداً، وبناءً على هذا تعاملت لعقود طويلة مع واشنطن في سياسات كثيرة داخل تركيا، وفي المنطقة وفي العلاقات الدولية»، لكن كبير المستشارين يستطرد قائلاً: «في الآونة الأخيرة لوحظ أن واشنطن تريد أن تغير سياستها نحو تركيا في مجالات كثيرة، بل تنزعج من الموقف التركي في بعض القضايا المتعلقة في المنطقة والإقليم، أبرزها الأزمة السورية، والدور التركي في الأزمة الخليجية»، ويرى، كوركماز، أنه «على واشنطن أن تتعوّد على تركيا جديدة تتحرك بحرية، مشيراً إلى أن الأزمة الأخيرة تتعلق بالتأشيرات، لكن لها سوابق، وواشنطن لديها إشكالية كبيرة، واختلافات بين تصريحات مسؤوليها».

سياسة الإخضاع الأمريكية

تعتبر الخطوة الأمريكية، رسالة مبطّنة إلى تركيا، تبيّن فيها عدم الرضى عن السلوك التركي في الملفات الإقليمية والدولية، وخصوصاً في المنطقة، بما فيها سورية والعراق، والأزمة الخليجية. لكن نقطة الافتراق الأساسية تتمثل في العلاقات التركية_ الروسية، والتنسيق بينهما على الصعيد العسكري في سورية، وإدلب تحديداً، الذي تؤكد أنقرة أنه ثمرة تعاون بين الدول الضامنة للاتفاق الموقع في أستانا حول مناطق «خفض التصعيد».

في السياق ذاته، نشرت صحيفة «مللي غازيته» تقريراً تحليلياً، رأى فيه المحلل السياسي التركي مصطفى قايا، أن التقارب التركي الإيراني الروسي خلال الفترة الأخيرة، وخاصة فيما يتعلق بمفاوضات أستانا حول سورية، كانت بمثابة خطوات من شأنها إفشال الخطط الأميركية في المنطقة. وأضاف: «بعد تقارب روسيا وإيران وتركيا في أستانا، ظهرت احتمالات تغيّر الموازين في المنطقة، بشكل يتعارض مع المصالح والخطط الأميركية، وفي الحقيقة يأتي هذا الأمر في مقدمة الأسباب التي تقف وراء أزمة التأشيرات بين أنقرة وواشنطن». هذا بالإضافة إلى حياد تركيا جزئياً عن علاقتها بحلف شمال الأطلسي، بعد شراء منظومة الدفاع الجوي الروسية «S400»، كسابقة في توريدات السلاح التركي، بعد عقود من الاعتماد على الغرب في هذا المجال.

تعتبر الخطوة الأمريكية رسالة مبطّنة إلى تركيا تبيّن فيها عدم الرضى عن السلوك التركي في الملفات الإقليمية والدولية

هذه التحولات في السلوك التركي، لاقت بالمقابل محاولات تأديب أمريكية، فالسفير الأمريكي السابق في تركيا، جون باس، الذي تتهمه أنقرة بالوقوف وراء أزمة التأشيرات، قال في إحدى تصريحاته قبل نقله إلى أفغانستان: «إن عدم تعرض تركيا لأي اعتداء من قبل تنظيم «داعش» الإرهابي، طوال الأشهر الماضية، هو نتيجة للتعاون الاستخباراتي والأمني بين أنقرة وواشنطن» وهو ما يمكن اعتباره تهديداً مبطناً لأنقرة، وتصريحاً يفتح الباب للتساؤل عن الهجمات الإرهابية التي وقعت في تركيا خلال السنوات الأخيرة، طالما أن التنسيق مع واشنطن هو من حمى تركيا من الاعتداءات الإرهابية، بحسب تصريح السفير الأمريكي.

حل مشروط!

أعربت مؤخراً المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية، هيذر ناورت، عن تفاؤلها بإمكانية حل أزمة التأشيرات مع تركيا، وقالت المتحدثة باسم الوزارة: إن الأزمة «تعقّد الأمور لكنني آمل واعتقد بأننا جميعاً نأمل بأن تركيا كحليف قوي في «حلف شمال الأطلسي» ستستطيع تجاوز هذا الأمر».

وفي محاولات حل أزمة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، يزور أنقرة هذا الأسبوع وفد أمريكي، حيث ذكرت قناة «خبر ترك» التلفزيونية الخاصة: أن الوفد طلب من أنقرة معلومات ودليلاً في ما يتعلق باعتقال الموظفين. وأضافت: إن الوفد حدد أربعة شروط لحل أزمة التأشيرات، تشمل ضرورة تقديم تركيا معلومات عن تحقيقاتها المتعلقة بالموظفين المعتقلين، ودليلاً في شأن، متين طوبوز، الذي كان يعمل بإدارة مكافحة المخدرات الأميركية. بالمقابل: صرّح وزير الخارجية التركي، تشاووش أوغلو، في مؤتمرٍ صحفي، رداً على سؤال في شأنِ التقرير الخاص بطلبات الوفد الأميركي: «سنتعاون إن كانت مطالبهم تتماشى مع أحكام دستورنا، لكننا لن نرضخ لإملاءات وسنرفض أية شروط لا يمكننا تنفيذها».

يمكن للبلدين تجاوز «أزمة التأشيرات»، لكن احتمال ظهور الخلافات مجدداً بينهما يبقى أمراً وارداً بقوة، طالما أن واشنطن مستمرة بعقلية الهيمنة على سياسات حلفائها، بينما بدأت تركيا تتحسس عملياً نتائج تنسيقها مع دول الإقليم وروسيا ضمن نموذج قائم على الاحترام المتبادل، يضمن على الأقل تخفيف المخاطر الأمنية عليها في المرحلة الحالية، ويفتح لاحقاً مجال التعاون البنّاء مع فضاءات سياسية واقتصادية جديدة، الأمر الذي هو أجدى من اللهاث الذي طال عقوداً اتجاه غربٍ موصد الأبواب.

«الاشتراكيون الديمقراطيون»

وصفعات التحوّل الأوروبي

أظهرت نتائج الانتخابات التشريعية في النمسا فوز حزب «الشعب» المحافظ، الذي حصل على نسبة 31 بالمئة من الأصوات، تلاه حزب «الحرية» اليميني المتطرف بنسبة 26 بالمئة، أما الحزب «الاشتراكي الديمقراطي» الذي كان يقود الحكومة منذ عام 2007، فقد أصبح في المرتبة الثالثة.

■ ديمة كتيلة

النمسا، كما ألمانيا وفرنسا ودول أوروبية أخرى من قبلها، أظهرت نتائج الانتخابات الأخيرة فيها تغيراً ملحوظاً في الفضاء السياسي، سمته العامة تراجع أحزاب كبرى تقليدية، وتقدم قوى من نوع آخر، وبشكل أكثر تحديداً، تراجع «الاشتراكيين الديمقراطيين» والمحافظين مقابل تقدم قوى اليسار واليمين المتطرف.

نقطة تحول

خلال السبعين عامًا الماضية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة، هيمنت أحزاب «الاشتراكيين الديمقراطيين»، إضافة إلى أحزاب أخرى يمينية أخرى، على الحياة السياسية في أوروبا، وكان لهم اليد العليا في إدارة المؤسسات الأوروبية مثل: المفوضية، والبرلمان الأوروبيين، لكن مؤخراً، ويمكن القول، منذ عام 2008، أي: الفترة التي بدأت فيها ملامح الأزمة الاقتصادية العالمية تتوضّح، تراجعت شعبية «الاشتراكيين الديمقراطيين»، وانخفضت حصتهم في تصويت الانتخابات، على النطاق المحلي والأوروبي بشكل أوسع، بنسبة الثلث، أي: وصلت إلى أدنى مستوى لها، لم تشهده لمدة 70 عاماً.

يزداد التراجع وضوحاً وانتشاراً، في دول وأقاليم أوروبية عدة. ففي اليونان مثلاً وفي مقاطعة بيرايوس بالتحديد، كان الحزب «الاشتراكي الديمقراطي» لسنوات قبل الأزمة الاقتصادية اليونانية، يحصل على نسبة تصويت تتراوح حوالي 45 بالمئة، ولكن بعد الأزمة، وبعد أن خصخصت الحكومة التي كان يديرها ذلك الحزب عدة منشآت عامة هناك، هجر الكثير من العمال الحزب، متوجهين إلى أحزاب اليسار واليمين، ليحصل على نسبة تصويت 4 بالمئة فقط في انتخابات عام 2015. في الدنمارك تمت الإطاحة بحكم «الاشتراكيين الديمقراطيين» من قبل ائتلاف «يمين الوسط» عام 2015، وفي النمسا خسروا حكمهم الذي دام حوالي عشر سنوات، كذلك في ألمانيا أعلن الحزب انسحابه من تشكيل الائتلاف الحكومي المقبل وتحوله إلى صفوف المعارضة بعد حصوله على أدنى نسبة له من الأصوات منذ أربعينيات القرن الماضي، وفي فرنسا يعاني الحزب «الاشتراكي» من أزمة عميقة تجلّت في خسارته الانتخابات الأخيرة، كما انخفضت حصتهم من التصويت إلى أسوأ نتائجها على الإطلاق في فنلندا وبولندا وإسبانيا.

أزمة المركز

لا يمكن فصل أزمة الأحزاب «الاشتراكية الديمقراطية» التي حكمت أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، عن الأزمة الأوروبية باعتبارها مركزاً ضمن المنظومة الرأسمالية العالمية المأزومة حالياً، فتمددهم واستحكامهم السياسي تمّ في عصر الهيمنة الأمريكية عالمياً، وتراجعهم اليوم هو حكماً مرتبط بالتراجع الأمريكي.

تم تظهير هذه الأحزاب خلال الحقبة الماضية، على أنها أحزاب «ديمقراطية»، «تقدمية» و«علمانية»، لكن برامجها السياسية وممارساتها الاقتصادية_ الاجتماعية، صبّت لعقود مضت في خدمة رأس المال، وأدت إلى ربط دولها بشكل وثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، مما أدى في نهاية المطاف إلى تعمّق تفاوت توزيع الثروة، وإلى افتقاد الأوروبيين لمعنى السيادة الوطنية بمعزل عن الإرادة الأمريكية.

وهنا يمكن القول: إن أزمة تلك القوى وسياساتها اليوم مرتبطة باتجاهين أساسيين، أولاً: ضيق الشعوب الأوروبية من نتائج تلك السياسات، التي أدت إلى تراجع المكاسب الاجتماعية، وارتفاع التفاوت في توزيع الثروة وازدياد معدلات البطالة وغيرها في أنحاء أوروبا، بالإضافة إلى نتائج سياساتها حول العالم التي ساهمت في نشر الفوضى وبؤر التوتر، الأمر الذي أدى إلى تراجع شعبيتها وانخفاض نسب الأصوات التي حصلت عليها خلال الفترة الأخيرة.

الاتجاه الثاني هو: صعود قوى جديدة على الساحة السياسية، من تيارات واتجاهات مختلفة، مثل: تسارع ارتفاع شعبية اليسار في فرنسا، ممثلاً بحركة ميلانشون، أو تسارع ارتفاع نسب التصويت التي تحصل عليها أحزاب اليمين المتطرف في دول أوروبية عدة، مثل: حزب «البديل» في ألمانيا، وحزب «الحرية» في النمسا. الأمر الذي يؤكد أن الأوروبيين اليوم بدأوا يستشعرون ضياع هويتهم الخاصة، وهم بذلك يحاولون البحث عن بدائل للقوى السياسية التقليدية التي حكمتهم مطولاً.

من المؤكد اليوم، أن أوروبا تتغير، وأنها تمر بما يمكن تسميته بـ«مرحلة انتقالية»، تبحث فيها الشعوب عن بدائل، وتحاول القوى السياسية التقليدية «تجميل» شكلها وأدواتها، ولكن تغييراً حقيقياً وجذرياً لن يحدث إن لم تقده قوى جدية وجذرية، تضع مصلحة شعبها وشعوب العالم أجمع على قمة أولوياتها، وتدرك أن هذا يمكن تحقيقه بالتكامل مع قوى الشرق الصاعدة لا الغرب المأزوم.

الصورة عالمياً

• اندلعت مواجهات بين محتجين وقوات الأمن في كييف، بعد تظاهر آلاف الأوكرانيين للمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية، أدت إلى إصابة 5 أشخاص بجروح أثناء مواجهات قرب مبنى البرلمان.

• أعلن الجيش العراقي، الأربعاء الماضي، إكمال عملية «فرض الأمن» في محافظة كركوك بالسيطرة على مناطق جديدة، لتنهي بذلك وجود قوات البيشمركة، التابعة لإقليم شمال العراق، في المحافظة منذ 2014.

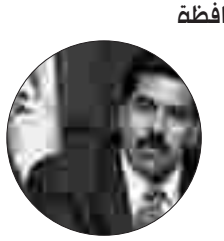

• فاز معسكر الرئيس الفنزويلي مادورو بـ17 ولاية من أصل ولايات فنزويلا الـ23، في انتخابات البلدية بحسب ما أعلن المجلس الوطني للانتخابات، أما المعارضة اليمينية فلم تفز سوى بخمس ولايات.

• اطالبت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بوقف العقوبات المفروضة كافةً على غزة، إلا أن رئيس السلطة عباس رفض، متذرعاً بأن رفعها لن يتم إلا بعد تمكين حكومة «الوفاق الوطني».

• رداً على المناورات المشتركة الأمريكية الكورية الجنوبية، قرب مياه شبه الجزيرة الكورية، هددت كوريا الديمقراطية بتوجيه ضربة «لا مثيل لها» إلى الولايات المتحدة في وقتٍ غير متوقع.لاز.

• أعلن المتحدث باسم الحكومة التركية بكير بوزداج، أن الحكومة تفضل تمديد حالة الطوارئ القائمة لثلاثة أشهر إضافية، وستكون هذه هي المرة الخامسة، التي يتم فيها تمديد حالة الطوارئ في البلاد.

مشاريع القروض الصغيرة...

طالما تمّ الترويج لمشاريع القروض الصغيرة على أنها الحل الأمثل لمعالجة الفقر حول العالم، وخاصة في الدول النامية، أي: أن منح القروض للفقراء لبدء بمشاريعهم الصغيرة الخاصة، قادر على رفع المستوى المعيشي لهم وزيادة دخولهم، وفي سبيل ذلك تمّ إيجاد العديد من المؤسسات العاملة في هذا المجال، وأُنفقت الكثير من الأموال، لكن الوقائع أثبتت أن تلك القروض لم تجلب سوى المزيد من الإفقار، فمن هو المستفيد الحقيقي منها؟ وما هو الهدف الحقيقي وراءها؟ فيما يلي تقدم قاسيون الإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها...

■ ميلفورد بيتمان
تعريب وإعداد: عروة درويش

اعتقد مجتمع التنمية الدولي قبل ثلاثين عاماً أنه أوجد الحل الأمثل للفقر في الدول النامية، وهو: القروض الصغيرة «Microcredit». كان أشهر واضعي هذه الاستراتيجية هو الاقتصادي المُدرّب في الولايات المتحدة محمد يونس، الذي صوّر تلك القروض على أنها علاجٌ شاف، من شأنه أن يخلق بسرعة عدداً غير متناهٍ من الوظائف، وأن يقضي على الفقر المدقع.

رعاية رأسمالية

سرعان ما حوّل مشروع: «إيصال الرأسماليّة إلى الفقراء» صاحبه يونس إلى الشخص الذي يقصده الجميع طلباً للنصح، من أجل أفضل السبل لمعالجة الفقر في العالم. أدّى تدفق التمويل عام 1983 وخاصّة من وكالات الإعانات الأمريكيّة ومؤسساتها الخاصّة، إلى إنشاء «بنك للفقراء» هو بنك «غرامين»، الذي تمّ تمويله من المانحين الدوليين، وانتشر في أنحاء دول الجنوب جميعها. لقد ولدت حينها حركة القروض الصغيرة، وكانت الوكالة الأمريكية للتنمية «USAID» والبنك الدولي تحديداً، من أكبر داعمي هذا النموذج. حيث استطاعت هاتان المؤسستان الترويج لفكرة الاعتماد على الذات وعلى المشاريع الفردية كمضادات للفقر، وهي عناصر أساسية في الرأسماليّة النيوليبرالية.

وُصِف النموذج بحلول منتصف العقد الأول من الألفية الثانية، بأنّه أكثر نموذج فاعل في مقارعة الفقر والتفاعل الإنمائي «من الأسفل- إلى الأعلى» على مرّ الأزمان. أطلقت منظمة الأمم المتحدة، بدعم عابر للأطياف السياسيّة، على سنة 2005 اسم «عام القروض الصغيرة». وأصبحت تلك القروض واحدة من السياسات الإنمائية القليلة المعروفة والمدعومة من قبل الناس العاديين في أنحاء العالم جميعها، الأمر الذي سهّله دعم أبرز المشاهير للجهود العالمية في هذا المجال، ومن بينهم بيل وهيلاري كلينتون وبيل غيتس وبونو وناتالي بورتمان ومات ديمون.

وصلت الحركة إلى حالة من التمجيد في تشرين الثاني عام 2006 أثناء مؤتمر القروض الصغيرة، الذي عُقد في هاليفاكس في كندا، حيث تمّ الاحتفال بالتقدم المحرز، وأخذ العهود من المشاركين بزيادة إمدادات القروض. وتمّ الحديث عن أن تلك القروض باستطاعتها التأثير إيجاباً على الرعاية الصحيّة، البيئة والإرهاب بالإضافة إلى مجموعة من المشاكل الأخرى. ووصف، بيرنارد بالكنهول، رئيس وحدة التمويل الاجتماعية في منظمة العمل الدولية آنذاك، روح حركة القروض الصغيرة بـ «إنّها استراتيجيّة للحدّ من الفقر بامتياز».

ويبدو في النظر إلى خطط التوسع الطموحة تلك، أنّ مستقبلاً يحصل فيه كلّ فرد فقير في كوكب الأرض – خاصة النساء – على قرض صغير، قد بات قريباً من التحقق، وأنه سيصبح حقيقية واقعة ما قاله يونس مراراً، بأنّ القروض الصغيرة سوف «تقضي على الفقر خلال جيل واحد»، وبأنّ على أطفالنا زيارة «متحفٍ للفقر»، لرؤية الأمر الذي دار كلّ هذا الضجيج حوله. ولكن ما حدث حقيقةً، أن كل شيء بعدئذٍ بدأ يصبح كارثياً.

لا يمثّل توسّع مشاريع القروض الصغيرة في الدول النامية حلاً للفقر واللامساواة والإنتاجيّة المنخفضة ولنقص التنمية عموماً بل يشكّل سبباً رئيساً لها

أداة استغلال

لقد كانت الكارثة التي تسببت في التحوّل الهائل عن التمويل الصغير هي: الطرح الأولي للاكتتاب العام في أكبر مصرف إقراض صغير في المكسيك «بنك كومبارتاموس» عام 2007. لم يتعرّف الناس العاديون هناك على النجاح المبهر للقروض الصغيرة في الحدّ من الفقر، بل تعرّفوا على المستوى المريع للاستغلال من جانب كبار المديرين والمستثمرين الأجانب.

لقد فوجئ معظم العاملين في قطّاع القروض الصغيرة بمقدار شجع هؤلاء المتورطون، لكنّ سرعان ما تبيّن بأنّ «كومبارتاموس» لم يكن إلّا غيضاً من فيض. فعندما ظهرت حالات أخرى من الإثراء الشخصي والسلوك المجرّد من المبادئ على السطح، أصبح واضحاً بأنّ نموذج القروض الصغيرة قد استولى عليه روّاد أعمال جشعون، ومصارف خاصّة لا ترحم، ومستثمرون لا يلينون.

وجرى في الوقت ذاته التشكيك المتزايد بصحّة التقارير التي كانت تبرّر وجود القروض الصغيرة. لقد كانت الأدلّة ضعيفة في الواقع لدرجة أنّ إحدى الدراسات الرئيسة التي تمولها الحكومة البريطانية قد خلصت إلى: أنّ كامل حركة القروض الصغيرة قد «شُيّدت على أساسات من الرمال». فبعد سلسلة مدمّرة من «الانتعاش والكساد» في الدول والأقاليم جميعها، التي وصلت فيها القروض الصغيرة إلى الجمهور الأكبر، انهار الاعتقاد القديم الصلبّ بقدرة القروض الصغيرة على مساعدة الفقراء بسرعة. خلال أكثر من ثلاثين عاماً، انتقلت فكرة القروض الصغيرة من كونها البطل الذي يساعد الفقراء، إلى كونها سياسة معنيّة بقتلهم بطريقة عفنة. كيف حصل ذلك؟

زيادة الإفقار

تكمن المشكلة الرئيسة لحركة القروض الصغيرة المعاصرة في قيامها أساساً على فهم خاطئ للاقتصاد. لقد ظنّ يونس بأنّه يمكّن للفقراء، وخاصّة النساء، أن يؤسسوا مشاريع صغيرة غير رسميّة، ثمّ يبيعون السلع والخدمات الرئيسة لفقراء آخرين في المجتمع. لقد تمّ تطبيق هذا الافتراض حتّى في أكثر المجتمعات بؤساً، حيث يصارع الفقراء لتوفير المواد والخدمات البسيطة اللازمة لنجاتهم. لكنّ يونس اعتقد بأنّه طالما يستطيع الفقراء إنتاج شيء، فسيكون بإمكانهم بيعه. فكما قال في توصيفه الشهير للأمر: «يفتح برنامج القروض من نوع «غارمين» الباب أمام تشغيل ذاتيّ بلا حدود، ويمكنه القيام بذلك بشكلٍ فعّال باستخدام قدرة مالية ضعيفة وسط الازدهار، أو حتّى في حالة الفقر المدقع».

اعتنق يونس لسوء الحظ مغالطة باطلة منذ زمن، تُعرف باسم «قانون ساي،law Say's» وهي الفكرة القائلة: أنّ الإنتاج يخلق الطلب الخاص به. وكما شرحت الاقتصاديّة، أليس أمسدن: لا تكمن المشكلة الرئيسة للدول النامية في توريد المواد الأساسية، بل في النقص الحاد للطلب المحلي أو «القوّة الشرائيّة» المطلوبة لدفع ثمن هذه المواد. هنالك عموماً، حتّى في أفقر المجتمعات، ما يكفي من متاجر التجزئة ومنافذ بيع الأطعمة في الشوارع وصانعي الأنسجة، إن توفّرت لهم الوسائل الماليّة لفعل ذلك.

تسهم «القيود على الطلب» المحليّة في تشكيل اثنين من أوجه القصور الرئيسة المرتبطة بالقروض الصغيرة، وهي الإزاحة والخروج. تحدث الإزاحة عندما تُلغى الوظائف والمداخيل الجديدة المسجّلة في أحد مشاريع القروض الصغيرة، بسبب انخفاض الوظائف والمداخيل للمشاريع المنافسة من ذات الطابع. أمّا الخروج فهو عندما تضطر كلّ من مشاريع القروض الصغيرة الجديدة والموجودة مسبقاً إلى الإغلاق جرّاء العرض الزائد الذي تضيفه

تُثري «النخب» وتُعزز الفقر!

مشاريع القروض الصغيرة غير الرسمية العاملة في المجال نفسه.

الفشل والمديونية

كما يشير، دافيد ستوري، خبير سياسات الأعمال التجارية الصغيرة: «الحقيقة الوحيدة الأكثر أهميّة التي يجب إبقاءها في الأذهان عند تنفيذ تدابير تساعد الشركات الصغيرة، هي: المعدلات المرتفعة لموت هكذا شركات». إنّ الحقيقة الكامنة وراء القروض الصغيرة، هي: أنّ الغالبية العظمى، من هؤلاء الذين أخذوا قروضاً صغيرة للاستثمار في أحد المشاريع التي تدرّ دخلاً، قد انتهى بهم المطاف إمّا بالفشل أو بإزاحة مؤسسة أخرى تعتمد على القروض الصغيرة وتعمل في المجال ذاته.

يؤدي الفشل إلى الإفراط في المديونيّة، وإلى تحويل تدفقات الدخل الأخرى ـ التحويلات المالية والمعاشات التقاعدية ـ لتسديد القروض، وإلى فقدان الأصول العائلية المرهونة كضمان «الأرض والمنازل والمركبات» وإلى الإذلال واليأس والانحطاط إلى مستوى الفقر الذي لا مفرّ منه في الكثير الكثير من الحالات.

وإذا ما نظرنا إلى الإزاحة والخروج معاً، يمكننا أن نفهم سبب عدم تحقيق نموذج القروض الصغيرة إلّا زيادة ضئيلة أو معدومة في العمالة. ففي البوسنة التي أُتخمت بالقروض الصغيرة على سبيل المثال، تبيّن بأنّ الادعاءات جميعها بخلق فرص عمل هائلة هي مزيّفة بشكل واضح، بسبب رفض القائمين عليها أخذ هذه المسائل في الاعتبار. في الواقع، يصعب العثور على تقييمات لتأثير عنصري الإزاحة والخروج. ففي أكثر الحالات، طغت الرغبة بإرضاء العملاء ـ وهم من مؤيدي القروض الصغيرة بالتأكيد ـ على أيّ إلزامٍ مهنيّ أو أخلاقي بالإبلاغ عن الواقع.

ومع ذلك، تساعد هذه العيوب الواضحة في تفسير سبب عدم وجود أدلّة تجريبية على نجاح القروض الصغيرة في التقليل من الفقر، وذلك باعتراف حتّى أقدم أنصار هذا النموذج.

إنّها، كقاعدة عامّة، تزيد ببساطة معدّل دخول المؤسسات غير الرسمية المعتمدة على القروض الصغيرة، وهو ما تستتبعه نسب عالية من الإزاحة والخروج، مؤدية لخلق ديناميكيّة محليّة غير منتجة ومهدورة. وكما كتب مايك دافيس: ليس تحفيز المنافسة المفرطة في أسواق البلدان النامية المحليّة هو الطريق للخروج من الفقر والمعاناة، بل هو مجرّد تجلّ قبيح متزايد للفقر.

وثمّة مؤشر آخر على فشل القروض الصغيرة في الكثير من البلدان النامية: فالفقراء لم يعودوا يسحبون القروض الصغيرة من أجل المشاريع التجارية، عارفين بأنّهم إمّا سيكافحون لجني المال، أو بأنّهم سيفشلون بسرعة. بالمقابل فإنّ أعداداً متزايدة من الناس باتت تستخدم القروض الصغيرة لدفع ثمن السلع الاستهلاكيّة التي يحتاجونها بشدّة.

يأمل المقترضون أن يسددوا في نهاية المطاف قروضهم الصغيرة، عبر بعض التدفقات المالية غير المتوقعة، أو عبر طفرة نادرة من نجاح الأعمال التجاريّة. لكن في الممارسة العملية: يأخذ الفقراء بشكل متزايد قروضاً صغيرة أكبر فأكبر، وغالباً ما يكون أكثر من قرض، لمجرّد تغطية دفعات القروض الصغيرة السابقة. أدّى هذا بدوره إلى الدفع تجاه المديونيّة الفردية التي لا نهاية لها، والتي وصلت في بعض الدول النامية إلى مستويات صاعقة.

«تفريخ» رجال الأعمال

ثمّة مشكلة أكثر جوهرية في القروض الصغيرة تنبع من قصور دورها في تأمين مسار إنمائي طويل الأجل. وإذ يدرك العديد من المدافعين عن تلك القروض: أنّ دلائل نجاحها على المدى القصير هي دلائل هشّة، فإنّهم يصرّون على ربطها بالمدى الطويل، حيث يدعون بأنها أكثر فاعلية في هذه الحالة، وتدعم دخول روّاد الأعمال الصغيرين وانتشارهم التدريجي في الأماكن التي تكون في أمسّ الحاجة إليهم. وفي هذا السياق، يكرر هؤلاء الإشارة إلى إفريقيا، كمثال على المعاناة من نقص روّاد الأعمال. لطالما بذل مجتمع الإنماء الدولي قصارى جهده، مدعوماً من شخصيات اقتصاديّة إفريقيّة كبرى مثل: دامبيسا مويو، ليعلن الحاجة الماسّة لإيجاد طبقة روّاد أعمال إفريقية يمكنها أن تلعب دور طليعة التنمية المستدامة.

تلك الحجج زائفة بشكل كلّي. فكما يشير الاقتصادي الإنمائي ها-جون تشانغ: لدى إفريقيا روّاد أعمال أفراد أكثر من أيّ مكانٍ آخر على سطح الكوكب، ويجري إنتاجُ الكثير منهم باستمرار بسبب برامج القروض الصغيرة الجديدة، وبسبب تحوّل المصارف التجارية في إفريقيا إلى عمليات الإقراض الصغير.

إنّ تخمة رجال الأعمال الصغار تعوق فعلياً التنمية الطويلة المدى هناك. فمن خلال توليد عمليات تجاريّة فائضة من نمط «اشترِ بسعر زهيد، وبع بثمن عال»، تحول القروض الصغيرة دون نشوء بنيّة اقتصادية محليّة أكثر إنتاجية تقوم على الصناعة وتتوجّه ناحية النمو. وتقوم المنافسة الشديدة الناجمة عن موجات المشاريع الصغيرة غير الرسميّة، بإعاقة النمو العضوي الذي قد يتم الوصول إليه عبر المشاريع الرسمية ذات المرتكزات الأفضل.

الغالبية العظمى من هؤلاء الذين أخذوا قروضاً للاستثمار في أحد المشاريع قد انتهى بهم المطاف إمّا بالفشل أو بإزاحة مؤسسة أخرى تعمل في المجال ذاته

لم تفعل حركة القروض الصغيرة أكثر من تعميق إغراق أعداد كبيرة من «سود» جنوب إفريقيا في المديونيّة والفقر وانعدام الأمن. في الوقت نفسه، أصبحت «نخبة بيضاء» صغيرة من «بيض» جنوب إفريقيا ثريّة جداً جرّاء توريدها للقروض الصغيرة. ليس من المستغرب أنّ الكثيرين في جنوب إفريقيا الآن ينظرون إلى القروض الصغيرة على أنّها مماثلة لأزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن مع مزيد من النغمة المقلقة المبنيّة على الاستغلال القائم على التفريق العرقي. ولا يمثّل التوسّع في مشاريع القروض الصغيرة الذي يحفّزه التمويل الصغير في الدول النامية، حلًا للفقر الأزلي وللامساواة وللإنتاجيّة المنخفضة ولنقص التنمية عموماً، بل يشكّل سبباً رئيساً لها.

■ تنويه: المقال منشور بالكامل على موقع قاسيون الإلكتروني

إيديولوجيا القروض الصغيرة

ظهر نموذج التمويل الصغير أوّل مرّة في ستينيات القرن العشرين في أمريكا اللاتينيّة، كجزء من محاولات الحكومة الأمريكيّة قمع الحركات المناهضة للرأسمالية والمقاومة للإمبريالية الأمريكية. كانوا يأملون أن يتمكن عدد كاف من الفقراء من خلق فرص عمل حر ومؤسسات فردية، وعندها لن يكونوا بحاجة إلىً حلول هيكلية للفقر، مثل: دول فاعلة، ونقابات عمالية، وأنظمة رفاه اجتماعي، أو «الأسوأ»: الاشتراكية. تحيّنت الكثير من المصارف الغربية وصناديق التمويل الفرصة لدخول مجال أعمال القروض الصغيرة، من أجل إثراء المدراء الكبار «عبر الرواتب المرتفعة والمكافآت»، وحاملي الأسهم «عبر أرباح الأسهم المرتفعة وزيادة رأس المال». رغم وضوح فشل هذا النموذج، إن لم نقل هدمه الكامل لأهداف التنمية طويلة الأجل والحدّ من الفقر، لا يزال نموذج القروض الصغيرة أيقونة داخل مجتمع الإنماء الدولي. إنّ القروض الصغيرة جذابة للغاية بالنسبة للمجتمع النيوليبرالي من مؤسسات وسياسيين، ولهذا لا يمكن التسامح مع الانتقادات الموجهة لها، ولانتقاد الدور المركزي الذي يُفترض للمشاريع الفردية أن تؤديه في عملية التنمية. ولهذا يتم صدّ مثل هذه الشكوك بشكل عدواني، لأنّ مثل هذا التشكيك هو في جوهره تشكيك بالرأسماليّة نفسها.

مفاعلات الجيل الرابع تودّع الفحم

اعتدنا أن نسمع بعض الأصوات في الغرب وهي تلقي باللائمة على الدول النامية، وخاصة الصين والهند، في عرقلة مكافحة أسباب التغيّر المناخي. فما الذي يمكن للدول الغربية البريئة أن تفعله في الوقت التي تستمر تلك الدول في تلويث الجو؟ لكنّ هذه الحجة تزداد ضعفاً عبر السنين، فبعض هذه البلدان النامية تضع خطط عمل فاعلة لتوقف أسباب التلوّث المناخي. حول هذا الموضوع، كتب الباحث، غراهام تيمبلتون، مقالاً بحثياً في دورية «hcetemertxE»، نقدم فيما يلي قراءة فيه.

■ إعداد: هاجر تمام

أعلن خبراء الطاقة النووية الصينيون العام الماضي، عن خطّة طموحة لتحويل البنية التحتيّة لمحطات توليد الكهرباء العاملة على الفحم في البلاد إلى محطات طاقة نووية. وسيبدأ العمل في هذا المشروع بشكل جدي في وقت مبكر من عام 2018.

قد تحوّل هذه الخطّة الدولة الآسيوية النامية إلى واحدة من أكثر الجهات فاعلية في مكافحة تغيّر المناخ، وذلك عبر حلّ مشكلتها المتنامية بما يتعلق بتلوث الهواء. وقد تعيد هذه الخطّة إطلاق قطّاع الطاقة النووية العالمي من جديد، بعد أن عانى من تذبذب بعد حادثة فوكوشيما منذ ستّة أعوام.

قد تكون الصين على وشك أن تثبت بأنّ تقنيات الطاقة النووية الحديثة قادرة على توفير وسائل لبعض الدول الصناعية الكبرى من أجل خفض انبعاثاتها دون الخوف من الإفلاس، أو القيام فقط بالمراهنة ببساطة على التقدم السريع لمصادر الطاقة البديلة من رياح وشمس، بشكل لا يتوافق مع المرافق العالمية.

لقد تلقى البروفسور زانغ زوي تصفيقاً حاراً على مداخلته في مؤتمر «حرارة المفاعلات النووية المرتفعة» العام الماضي. السبب في ذلك، هو أننا ربّما بتنا أمام حلّ لأكبر مشكلة تواجه المفاعلات النووية، والتي سيتخطاها: «الجيل الرابع من المفاعلات» بتصاميمه المتطورة وأنظمة سلامته وتكلفته. فوفقاً للخطّة، ستوفّر الصين نسبة كبيرة من بناء المفاعلات بقيامها بإزالة الأفران والغلايات من معامل توليد الطاقة العاملة على الفحم، واستبدالها باللب المجرّد للمفاعل النووي عالي الحرارة المبرد بالغاز «HTGRs».

إنّ المحطات المستهدفة في هذا المشروع كثيرة، ولكنّها محددة. معامل البخار الضخمة الحرجة المبنيّة لتحمل حرارة تشغيل عالية هي وحدها القادرة على تحمّل «HTGRs». ويجب أن تكون أولى المحطات التي يتم تحويلها هي الأقرب من المراكز السكنية، فأحد أهم أهداف هذه الخطّة هي التقليل من خطر انبعاثات معامل الفحم على صحّة السكان، ولن يكون مفيداً البدء بالمحطات البعيدة.

لكن إن كان لهذه الخطة أن تمضي أبعد، فهناك حاجة لاعتماد إجراءات سلامة شديدة خاصّة بكل مفاعل.

ولهذا سيركز المشروع على ما يدعى «مفاعل طبقة الحصى Pebble-bed reactor"، والذي يتم فيه شطر الوقود النووي إلى كريّات صغيرة من الوقود، يتم تشكيلها بحجم كرة بيسبول مع طبقات متتالية من مواد الرصاص الأسود "graphite" والسيراميك. تعمل الطبقات التي تغلف كريات الوقود كوسيط النيوترون، لتقوم بالوظيفة ذاتها التي يقوم بها الماء الذي يتوضع بين خلايا القضبان الشبكية في المفاعلات الحرارية التقليديّة. ودرجة انصهار هذه الطلاءات هي أعلى كليّة من أيّة حرارة يمكن للوقود خلقها في هذا المفاعل.

نتيجة لذلك، سيركز المشروع على شكل من المحطات النووية يسمى مفاعل حصى السرير، الذي ينقسم فيه الوقود النووي إلى حبيبات صغيرة من الوقود الصغير، يتم بناؤها بعد ذلك إلى كرات بحجم البيسبول مع طبقات متتالية من الجرافيت ومواد السيراميك. الطلاء على كل بيليه الوقود بمثابة مشرف النيوترون، والقيام بالوظيفة نفسها التي تقع بين قضبان الوقود في المفاعل الحراري الكلاسيكي، ونقاط انصهار هذه الطلاءات كلها أعلى من أية درجة حرارة يمكن أن تخلقها كريات الوقود في هذا المفاعل.

تتحوّل المئات من الحزم إلى كومات ركام، يفصل بينها حيّز يسمح للغاز بالتدفق، وهو غاز الهيليوم هنا، وتمتص الحرارة قبل حملها بعيداً. يقوم هذا الغاز المسخن في بعض الحالات بتحريك عنفة «Turbine"، لكن في هذا المعمل سوف يقوم بتسخين مرجلين من أجل إنتاج البخار، وثمّ إدارة العنفة بشكل أكثر تقليديّة. إنّ عدم وجود أنظمة تبريد معقدة، مثل الموجودة في مفاعلات المياه، هو أحد الأسباب الذي يجعل من خطط الصين التحديثيّة مقبولة التكلفة. وبما أنّ الغاز الذي يبرّد النظام لا يمتصّ الكمية ذاتها من إشعاع النيوترون الذي يمتصه الماء، فإنّ ال «HTGRs" ينتج كميات أقل بكثير من النواتج المشعة التي يمكن أن تتسرب لتعرض العمال للخطر. إنّ حالة المادة المبردة هي غازيّة على الدوام في درجات الحرارة جميعها، لا تتكثّف ولا تتبخّر1، ولا يمكنها أن تخلق انفجاراً ضاغطاً مثل البخار.

وعليه، فإنّ مفاعلات طبقة الحصى هي من حيث المبدأ مضادّة للانصهار، ولا تسمح بحدوث أيّة من المشاكل التي أدّت إلى أخطر الحوادث النووية في التاريخ. هذا يعني بأنّه في حال الخطأ الكارثي، فإنّ التصميم سوف يتلاشى بشكل حرفي وحسب. ليس هناك من حاجة للقيام بشيء، فتصميم طبقة الحصى يعمل بحيث يمكن لكلّ عنصر أن يتلاشى بشكل مستقل. إنّ أسوأ ما يمكن أن يحدث هو فقدان التيار الكهربائي. سوف يستغرق الأمر وقتاً طويلاً كي يبرد المفاعل بشكل طبيعي، ولكنّنا رأينا كيف أنّ خطط وجهود تنظيف فوكوشيما لم تسر على ما يرام أيضاً.

هناك بالتأكيد سلبيات للأمر. فإنتاج حصى الوقود مكلف في الواقع أكثر ممّا توقعه العلماء، والأجزاء باهظة الثمن «تبعاً لتقديرات العام الماضي فإنّ تكلفة إنتاج كيلواط الطاقة المركبة «installed capacity" هو حوالي خمسة آلاف دولار، وقرابة 1,5 ضعف تكلفة الخلايا الفولتضوئية "photovoltaic" الشمسيّة، وأكثر من خمسة أضعاف كلفة الغاز الطبيعي. لكن مع هذا، فإنّ لدى الصين ميزة فريدة بهذا الأمر أنّ لديها الكثير من المفاعلات الملائمة كي تغيرها بهذه الطريقة. كما أنّ القسم الأكبر من التوفير المتوقع في التكاليف سيتأتّى من الإنتاج الضخم للأجزاء، وخاصة الأجزاء وكريات الوقود. ويأمل الفريق بأن يتمكن من تخفيض التكلفة بمقدار 2500 دولار للكيلواط، بالمقارنة مع أشكال أخرى من الطاقة النظيفة. ويمكن لصناعة الإنتاج الضخم هذه، عندما يتمّ تعديل مصانع الفحم الصينيّة كافة، أن تحوّل إنتاجها إلى الخارج إلى دول أخرى.

إذا ما أخذنا في اعتبارنا أنّ على الصين أن تأخذ في حسبانها ثلاثة أمور: الاستمرار في عملية التحديث والعصرنة، والوفاء بالتزاماتها تجاه المناخ، وحساب التكاليف، فسنعلم بأنّ الطاقة النووية هي التكنولوجيا الوحيدة القادرة على توفير هذه الأمور بشكل متزامن مع بعضها البعض.

إنّ لدى الصين فرصة لتثبت للعالم، وللغرب خصوصاً، بأنّه يمكن جعل الطاقة النووية آمنة وعملية ومتطورة... كما أنّ لديها الفرصة لتثبت عكس ذلك.

لدى الصين فرصة لتثبت للعالم وللغرب خصوصاً بأنّه يمكن جعل الطاقة النووية آمنة وعملية ومتطورة... كما أنّ لديها الفرصة لتثبت عكس ذلك

■ هامش:

الهيليوم هو أحد الغازات الثقيلة «lighter than air"، كثافته الوسطية «كتلة الجزيء الوسطيّة 4,003 غ/ج – كثافته تماماً عند المعالجة 0,179» أدنى من كثافة الهواء ولهذا يمكنه أن يطفو فيه، ويمكن نقله بالأوعية المفتوحة بحالته الغازية.

قطع نقدية شيوعية!

بعد أشهر عدة من التحضير والتنظيم، افتتح المتحف البريطاني في لندن أول معرض لعملات البلدان الشيوعية السابقة، بمناسبة مرور 100 عام على ثورة أكتوبر في روسيا.

■ آلان داود

يضم المعرض الذي سيستمر لخمسة أشهر نقوداً ورقية ذات قيمة جمالية، طُبعت عليها صور فلاحين سعداء وجنود متحمسون ومثقفون ملتزمون، ومعامل ومصانع وحقول وسدود وشاحنات، وخطوط سكك الحديد وبنادق وأوسمة وملصقات ونقودٌ معدنية وورقية، تتحدث صورها عن وفرة الإنتاج الزراعي والتقدم الصناعي، وقوة الجيش الوطني. يقول مدير المعرض توم هوكينهال: «أعتقد أنها نقود جميلة وخاصة بالمقارنة مع الأوراق النقدية الغربية لتلك الفترة نفسها».

من العملات التي يضمها المعرض ورقة نقدية صومالية من فئة 100 شيلنغ صادرة عام 1975 تظهر فيها صورة امرأة تحمل بندقية، ومعزقة وطفلًا. في إشارة إلى قدرة المرأة على القيام بالأدوار كلها.

كما ستُعرض ورقة نقدية يوغوسلافية، عليها صورة عامل السبك المجتهد ذي الابتسامة المشرقة عارف خيراليتش. وكان خيراليتش ضمن فريق من العمال التُقطت لهم صورة في معمل صهر الحديد عام 1954، وبرز وجهه بين رفاقه العمال، فوقع الاختيار على هذا العامل الذي لديه 11 طفلًا، لاستخدام صورته في الأوراق النقدية اليوغوسلافية على امتداد أكثر من 20 سنة. بينما تظهر على ورقة نقدية صينية من فئة 50 يوان صادرة عام 1980 صورة أشخاص يقودون نهضة الصين الحديثة، وهم فلاح وعامل مصنع ومثقف. من المعروضات أيضاً عملات مصنوعة من الألمنيوم الخفيف من ألمانيا الشرقية، كما ستكون هناك ورقة نقدية من كوبا تحمل توقيع إرنيستو تشي غيفارا.

يستمر المعرض خمسة أشهر بين 19 تشرين الأول 2017 ولغاية 18 آذار 2018، وصرح القائمون على المعرض منذ بدء تحضيراته: أن الشيوعية لم تستطع إلغاء النقود وهو ما مثل «التناقض المركزي» في المجتمع الشيوعي القائم على عقد اجتماعي بين طبقات ذات مصالح مختلفة!

بعد 100 عام على ثورة أكتوبر، لم تنس الرأسمالية الغربية تلك الصفعة القوية، وهي محاولة خداعنا وتشويه ذكراها المئوية بمعرض النقود السياسي، تشويهٌ جديدٌ يضع الاشتراكية في مساواة مع الرأسمالية المسببة للمجاعات والحروب والمآسي.

أخبار ثقافية

مسابقة دي جيس الدولية السابعة للكاريكاتير

نال فنان الكاريكاتير السوري رائد خليل الجائزة العالمية الثالثة في مسابقة دي جيس الدولية السابعة للكاريكاتير في بلجيكا، والتي حملت عنوان «الإنسان والماء»، شارك في المسابقة 325 فناناً من 63 بدلاً، وذهبت الجائزة الأولى لفنان من الصين، والثانية لفنان من سلوفاكيا، بينما حصلت رسمة الكاريكاتير التي حملت عنوان «قطرة ماء» للفنان رائد خليل بالجائزة الثالثة، ووزعت الجوائز الشرفية لفنانين من تركيا وبلجيكا.

ويصور عمل خليل الذي فاز بالمسابقة قطرة الماء على شكل ظرف شاي، في رسالة واضحة المعالم والدلالات لما آلت إليه حالة الكرة الأرضية من تصحر وجفاف، ليحمل العمل طابعاً تحذيرياً واستشرافياً بأبعاد وقراءات مختلفة.

مهرجان الثقافة الموسيقية الثامن عشر

قدمت فرقة أرابيسك باقة من الأغاني القديمة والحديثة في مهرجان الثقافة الموسيقية في حمص، تنوعت المعزوفات والأغاني التي قدمتها فرقة أرابيسك في ثالث أيام مهرجان الثقافة الموسيقية الثامن عشر، الذي تقيمه نقابة الفنانين في حمص، ما بين التراثيات والأغاني القديمة والحديثة. من الأغاني المقدمة في المهرجان: شام وشو بتسمعي عن حمص، وباب السكت، وتعودنا عليك، وإلك حساب، ومدام تحت، وميدلي فيروز، ومعزوفة لونغا كروما تيك، بمشاركة 9 عازفين و6 مغنين. وتشارك فرق موسيقية عدة من مدينة حمص في مهرجان الثقافة الموسيقية الثامن عشر.

كانوا وكنا

انتهى النصف الأول من الخريف، ونصفه الثاني ببرده اللطيف يطل برأسه على وقع أغاني السيدة فيروز «بتذكرك بالخريف» و«رجع أيلول وأنت بعيد» و«ورقو الأصفر» و«محدا بيعرف مطرحنا غير السما وورق تشرين». لكل طقس فيروزه كما طقس الخريف، وللقصاصات الفيروزية الصفراء طقس آخر.

ليس ورق تشرين وحده أصفر، ثمة قصاصات فيروزية صفراء أيضاً، تراث من قصاصات الصحف والجرائد، التي تؤرخ لأيام السيدة فيروز منذ عقود، وتحمل عبق أغانيها، يحمل تراث هذه القصاصات الورقية الصفراء حكايات الأرض والمحبة، حسب وصف الشاعرة لارا ياسين. مثل: أغاني فيروز الحلوين راح أيلول وأجا تشرين.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2017/10/20» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

ماريانو وخوبشو وعابيرو

في محاولات وصف البنية الطبقية وبنية الدولة في بدايات تشكل المدن –الممالك في أواخر عصر البرونز في منطقتنا قدم عدد من الباحثين وصفاً وتحليلاً لتلك الفترة ومنهم دونالد ريدفورد الذي يقول في كتابه «مصر وكنعان واسرائيل في العصور القديمة» في معرض وصفه للدولة الكنعانية والمجتمع:

■ سلمى سعيد

كان المجتمع الكنعاني قد تشكل في العصر البرونزي المتأخر حول عدد من الدول التي كانت مع حجمها المتوسط، في طريقها للتبلور كحواضر ترتكز على مدن تدعى، أو في حقيقة الأمر تصبو إلى وضع «مملكة كبرى»:

حازور «حاصور» في أعالي الأردن، قادش في أعالي العاصي، تونيب في أواسط سورية، بلاد نوخاششي جنوبي حلب وأوجاريت على الساحل، وبذلك لا نكون قد أشرنا إلا إلى أكبر المتنافسين في هذا المجال. فكل هذه الدول/ المدن تسيطر تتوسع أو تتقلص، جراء نزوات الخصومة على الحدود، والزيجات الدبلوماسية وعمليات البيع والشراء أو السلب والنهب. ولم يكن بوسع أحد أن يدعي الأمان في وادي النهر المجاور أو في الدول الواقعة في المرتفعات العالية، تلك التي أورث عمرها المديد تقاليد فرض آلهة الطبيعة التي تخدم نفسها بنفسها للعقاب الصارم. وهي التقاليد التي تحملت، فيما يبدو، كل اختيار من اختيارات الآلهة.

ملك وماريانو

درج وصف رئيس مثل هذه الدولة الحضرية بصفة «ملك»، ولكنه كان أقرب ما يكون إلى أمير– تاجر، وأول بين الأنداد «المتساوين»، أي نبيل بارز بين طبقة من النبلاء أقرانه. وكانت هذه الطبقة تتكون من مجموعة من أرستقراطية تقود العجلات الحربية تدعى «ماريانو» وهي الأرستقراطية التي تملك الضياع في المناطق الريفية، وتسيطر على مجتمع القرى الكبرى. وتعتمد العضوية في هذه الطبقة على الوراثة، مع أنه كان في طوع الملك أيضاً أن يرقي أتباعه إلى مرتبة «الماريانو» تلك.

حرفيون وفلاحون

وفي أواسط السلم الاجتماعي نجد طبقة الحرفيين أو الصناع، وهي عبارة عن قوة عمل، إلى حد كبير تخضع لسيطرة القصر. وقد ذاع صيت تلك الطبقة، وخصوصاً عمال التعدين في قلبها، حتى تاق إلى امتلاك التحف المعدنية السورية الصنع فراعنة مصر الذين كانوا في العادة لا يعيرون المنتجات القادمة من الأراضي الأجنبية أي اهتمام.

كان العابيرو أو مثيري الغبار فئة اجتماعية أقرب إلى الغجر في تعبيرها الاجتماعي عن تمييز طبقي ورفض اجتماعي للظلم القائم

خوبشو وعابيرو

وفي قاع التركيب الطبقي للمجتمع الكنعاني نجد الفلاحين «الخوبشو» أو الجماهير الريفية الذين يعملون سواء في المزارع أو سائر وحدات الانتاج الزراعية «كما في ال«جت» أو معصرة الزيتون» ولما كانت طبقة «الخوبشو» هذه مرتبطة بشكل حاسم بالأرض بصفة دائمة فلقد وقع على كاهلها أن تمد الدولة بالميليشيات المحلية التي تخوض الحروب أو تنخرط في مشاريع التشييد. وكانت هناك مجموعة منفصلة صغيرة ، تسمى «العابيرو»، تقع على مبعدة بسيطة من هامش المجتمع الكنعاني «الراقي» الذي عرفه عصر البرونز المتأخر. وهذه المجموعة كانت عبارة عن زمرة من الخارجين عن القانون، المناهضين للتنظيم الاجتماعي، المنبوذين من المجتمع الذين يحافظون على حياتهم داخل تجمع شبه مستقل في المناطق الريفية داخل الدولة الكنعانية. مع أنهم كانوا لا يترددون، في غالب الأحيان. في وضع أنفسهم في خدمة هذه الدول، إلا أن هؤلاء «العابيرو» حافظو على استقلالهم وحريتهم في الترحال. وحاول الكثيرون في كتاباتهم استقصاء الظروف الاجتماعية المناوئة داخل المجتمع الكنعاني التي ولدت، بالضرورة، مثل هذه المجموعة البشرية، ويبدو غير مستبعد أن تكون عدة عوامل منها سوء الإدارة والاختناقات الاقتصادية والكوارث الطبيعية قد تضافرت، كي تنتج ظاهرة «الهروب من الأرض» من جانب العناصر المعدمة من السكان. أياً كان السبب فال «عابيرو» وكما يدل اسمهم ذاته «مثيرو الغبار: أي أولئك الذين يخلون العقارات بسرعة فائقة» يكشفون عن سمة أشبه بالغجر، وقد برهنوا على صعوبة وضعهم تحت السيطرة الفعالة من جانب سلطات الدولة.

ويتضح طابعهم غير المتجانس في قوائم الإحصاء التي ترجع إلى مدينة «ألالاخ» حيث ضمت إحدى زمر «العابيرو» لصاً مسلحاً واثنين من قادة العجلات الحربية وشحاذين وحتى كاهناً للإلهة «عشتار».